قرينة الأداة عند ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في كتابه (شرح المفصل)
(دراسة نحوية)

أ.م.د. حيدر فخري ميران
كلية الآداب/ جامعة بابل

المقدمة

هذا بحث في القرائن النحوية خصصت الحديث عن قرينة الأداة بوصفها احد تقسيمات الكلم التي يتحدد المعنى من خلال التحاقها مع غيرها من (الأسماء والأفعال) ليتحقق المعنى المطلوب من لدن المتكلم إلى السامع، وهذا العلم هو جديد قديم، جديد في الطرح قديم في المعالجات،فرجالات العلم من اللغويين القدامى قد تنبهوا إلى أهميته عند حديثهم عن أهمية المعنى، ومن هؤلاء عالمنا موفق الدين ابن يعيش المتوفي(٦٤٣هـ).

إنَّ موضوعة القرينة من الموضوعات الهامة عند علماء العربية (قدامى ومحدثين) والتي ابتعد عنها الدرس النحوي من الناحية الدلالية، إذ بدا التركيز واضحا من الناحية التركيبية بوصفه جزءا مهما من نظرية العامل النحوي. في حين ان الدرس النحوي يا طالما اشتكى من قيود العامل مما حدا بالكثير من الدراسات النحوية التي ترغب بكسر القيود المتعلقة بالعامل النحوي والبحث عن التركيب من وجهه نظر دلالية محددة للمعنى، وهذا ما تسعى اليه القرينة المنبثقة من دورها الوظيفي في الكلام، فبواسطتها تُستنبَط المعاني المطلوبة، وبها يزال اللبس في الكلام من دون الحاجة الى كثرة التعليلات والتأويلات من أجل الوصول إلى فهم المعنى كما عبر عنه القدامى. قال عنها الجاحظ (ت٢٥٥هـ) بأنّها «القائمة في صدور الناس، المتصوَّرة في أذهانهم، والمتخلِّجة في نفوسهم، والمتَّصلة في خواطرهم، والحادثة في فكرهم، تحلُّ المنعقد، وتجعل المهمل مقيداً، والمقيّد مطلقاً، وكلما كانت الدّلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كانت المعاني أنفع وأنجع»(١).« فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفيّة وينحاز بها الى نزوات الذوق الفردي»(٢). ولذلك؛ «أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم منه ، فمتى اعتور كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»(٣).

فالقرينة هي علامة من علامات تحديد المعنى من ذلك اللفظ لتشكل مع غيرها من القرائن علامات مؤكدة للمعنى الواحد دون غيره من المعاني ، يقول أحمد البهادلي، إذ قال:« تدلُّ على إرادة هذا المعنى من اللفظ المستعمل فيه؛ كي ندلَّ السَّامع على إرادة هذا المعنى، والقرينة يحتاجها المجاز أسواء كانت هذه القرينة عقلية أم لفظية؟ مثال العقلية قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾(٤)؛ أي اسأل أهلَ القريةِ فأنّ العقلَ يمنعُ سؤالَ الجماد، واللفظية (رأيت أسداً يصلي) فان الحيوان لا يصلي»(٥). فالقرينة هي العلامة الكاشفة للمعنى مع ما تظافر من قرائن وها أنا ذا اعرض قرينة الاداة في ضوء فكر ابن يعيش النحوي وكتابه (شرح المفصل).

---

(١) ينظر: البيان والتبيين ، ١/٧٥.
(٢) الأصول، تمام حسان:٣١٣.
(٣) الخصائص:٢/٤٥٩.
(٤) يوسف: ٨٢.
(٥) مفتاح الوصول إلى علم الأصول: ١/٢٣٣ـ٢٣٩ـ٢٤٠.

توطئة:

القرينة لغةً: من «قرنت الشيءَ أقرنه قرناً أي شددته إلى شيءٍ، والقرين صاحبك الذي يقارنُك»[١]. فهي مأخوذة من الازدواج، أو الاجتماع، أو المصاحبة[٢]. وورد هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الأَصْفَادِ﴾[٣]. أما القُرنة فهي «الطّرف الشاخص من كلِّ شيءٍ، وقرنْتُ الشيءَ بالشيءِ...، واقترن الشيءُ بغيره، وقارنْتُه قِرَانا: صاحبْتُه، ومنْهُ قِران الكواكبِ، وأقْرَنَ له، أي أطاقه وقوي عليه قال تعالى﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾[٤]. أي مطيقين وقرينة الرجل: امرأته»[٥]. ويذكر ابن فارس (ت٣٩٥هـ) بأنّ «القاف والراء والنون أصلان صحيحان أحدهما يدل على جمع الشيء إلى شيء، والآخر ينتأ بقوّة وشدّة، فالأول قارنت بين شيئين، والقران: الحبل يقرن به شيئان، والقَرَن الحبل أيضاً، والقرينة نفس الإنسان، كأنّهما قد تقارنا»[٦]. وزاد ابن سيده(ت٤٥٨هـ) معنى آخر للقرينة، زيادة على الشدّة والوصل وهو: الحاجة والموضع فعبَّر بقولِهِ «قرنَ «قرنَ الشّيء بالشّيءِ، وقرنه إليه قرنا شدّه إليه، وقرن الحج بالعمرة قراناً: وصلها، وقارن الشيء مقارنةً، وأخذتُ قروني من الأمر: أي حاجتي..، والقرينة: موضع»[٧].

وفي الاصطلاح: قال حازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) عن دور القرينة في وضوح المعنى فيقول عنها: «قِران الشَّيء بما يزيل الغموض، أو الاستشكال الواقع فيه، يكون بأن يُتبع الشَّيء، بما يكون شرحاً له وتفسيراً من جهة ما يكون في معناه، ويكون بأشياء خارجة عن معنى الشَّيء، إلا أنَّ فيها دلالات على إبانة ما انْبهم في الأشياء المقترنة بها، إذ قد يُستدل على المعنى بما يجاوره من المعاني، وينبّه بعضها على بعض»[٨]. أما الشَّريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) فقد عرّفها قائلاً «أمرٌ يشير إلى المطلوب»[٩]. وعرّفها الصَّبان(ت١٢٠٦هـ) في رسالته البيانيّة نقلاً عن المحدثين هي« ما يفصح عن المراد من لفظٍ آخر، أو ما يفصح عن المراد من غير أن يُستعمل فيه»[١٠]. ويعرفها المحدثون بأنَّها «ما يمنع من إرادة المعنى الأصلي في الجملة»[١١].

أما قرينة الاداة فهي القرائن المهمة عند الاستعمال العربي، ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئاً بعينه فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة إذ تدل بمعناها الوظيفي، وبموقعها، وبتضامها مع الكلمات الأخرى على ضمائمها. وهذا التعدد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظيَّة أساسية[١٢]. وتعدُّ وسيلةً لصوغ الجمل الإنشائية التي تدل على جملة الطلب[١٣]. «وتشترك الأدوات جميعاً في أنها لا تدل على معان

---

(١) العين،(مادة قرن): ٥/٢٤١-٢٤٢.

(٢) ينظر: المفردات: ٤٠١.

(٣) إبراهيم: ٤٩.

(٤) الزخرف: ١٣.

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:٢١٨١- ٢١٨٢، وينظر: لسان العرب،(مادة قرن): ١٣/٣٣٧-٣٣٨-٣٤١.

(٦) معجم مقاييس اللغة: ٨٥٢، وينظر: التكملة والتذييل لما فات صاحب القاموس من اللغة: ٧/ ٣٤٨-٣٥٠.

(٧) المحكم والمحيط الأعظم، (مادة قرن): ٦/٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥.

(٨) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ١٧٦-١٧٨.

(٩) التعريفات: ١٨٢.

(١٠) العلاقات والقرائن في التعبير البياني: ١٦٨، وينظر: القرينة في البلاغة العربيّة دراسة بيانيّة: ١٤.

(١١) معجم المصطلحات الأدبيَّة:٢٨٨.

(١٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢٤.٢٢٥.

(١٣) ينظر: مقدمة لدراسة علم الدلالة: ١٤١.

معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام وهو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان بوظيفة خاصة»[١]. خاصة»[١]. بمعنى أنَّها كلمات فارغة من مضمونها المعجمي، ولا يظهر معناها إلا حين توصل بغيرها[٢].«وتعد قرينة الأداة من أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى» [٣]؛ لذلك قال الدكتور محمد محمد يونس: إنها من أهم القرائن النحوية[٤]، بدليل أن علماء اللغة جعلوها تستعمل للربط بين المفردات، أو للدلالة على معنى في غيرها.

إنَّ الأداة التي تدل على معنى في غيرها تقتصر على حروف المعاني*[٥]، وهذه الحروف«تكتسب معناها من السياق السياق الذي توضع فيه، فدلالتها مرهونة بوجودها في السياق..؛ لذلك يمكننا القول إن الأداة من أهم الوسائل التي تغير المعنى النحوي في الجملة العربية»[٦]. ولا نستطيع أن نمرَّ بالأداة من دون ذكر تعريف المناطقة لها؛ لأنها تعد ركناً مهماً في دراستهم اللفظية واستدلالاتهم المنطقية فعرفوها بأنها وسيلة يستعان بها لتأدية عمل ما، ولفظ لا يدل على معنى إلا عند اقترانه بغيره ، ولذلك سميت نواقص الدلالات فهي لا تدل بانفرادها على معنى يتصور، بل إنما تدل على نسب لا تعقل، أو تعقل الأمور التى هى نسب بينها[٧]. فربما يحصل لبس في بعض القرائن، فنحتاج الى قرائن أخرى لرفع ذلك اللبس، وقرينة وقرينة الأداة من أهم مصاديقها في الجمل الإبانة ورفع اللبس. وهذا ما صرح به الزجاجي بأن دلالة الأداة أبين من دلالة الإعراب في الفرق بين النحو إن هذا لِزيد، وأن هذا لَزيد؛ وذلك «لأن الإعراب يسقط في الوقف فيسقط الدليل فجعل الفرق باللام؛ لئلا يزول في وصل ولا وقف، فكان أبين دلالة مما يدل في حال ويسقط في حال»[٨].

وقسَّمها الدكتور مصطفى الساقي على قسمين: أصلية ومحولة*، فالأصلية: كحروف المعاني جميعها لا تقبل أي لاصقة من لواصق أقسام الكلمة الأخرى فهي إذاً لا تقبل الدخول في جدول إلصاقي. والآخر: الأدوات المحولة من الفعلية مثل: كان وأخواتها وكاد وأخواتها فإنها تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي. فتلصق بها تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل ونون التوكيد ونون النسوة الخ[٩]. وتمتاز الأدوات بخصائص سبع، **أولها:** الجمود فلا يدخلها تصرف الأسماء والأفعال ما عدا قبول التأنيث في أي، وبعض التصرف في ليس وعسى[١٠]. **ثانياً:** البناء: فأطراف الأدوات تلازم صورة صوتية سماعية ثابتة. **ثالثاً:** فقدُ الصيغ الصرفية الضابطة. فليس لها أبنية أو أوزان خاصة كالأسماء والأفعال. **رابعاً:** افتقاد الأصل اللغوي الذي تلحق به، فالمشهور أن الأداة يتيمة، مفتقرة إلى الجذور وغُفْل في الاشتقاق. خامساً: هي وظيفة التحقيق.

---

(١) القرينة في اللغة العربية:١٢٣.

(٢) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٢٩٩، وأثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط:٢٠٩.

(٣) أقسام الكلام العربي: ١٩٩.

(٤) ينظر:المعنى وظلال المعنى:٣٣٤.

* ولابد من الاشارة أن حروف المعاني هو مصطلح بصري يرادف لفظة الأداة عند الكوفيين، وسنعتمد على مصطلح الأدوات بدلاً من حروف المعاني، لأن الأدوات أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة ، واختصار في اللفظ على حد كلام. (مدرسة الكوفة: ٣١١).

(٥) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٠٨.

(٦) القرينة في اللغة العربية:١٢٤.

(٧) ينظر:التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٠٨.

(٨) كتاب اللامات:٩٧، وينظر: المعنى وظلال المعنى:٣٣٥.

* قسم الدكتور تمام حسان الأدوات على قسمين: أصلية ومنقولة. ينظر: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي:٣٣.

(٩) ينظر: أقسام الكلام العربي: ١٥٢، والقرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي:٣٣.

(١٠) ينظر: المخصص: ١٤/٦، والتحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٤.

فالنظم الذي تَرِدُ له الأداة في النظم يكون مؤكداً، بخلاف ما يقابلها من الأسماء أو الأفعال للمعنى نفسه. سادساً:التزام الأدوات للتركيب فهي مفتقرة إليه؛ وسبب ذلك أنها تتضمن معاني نحويَّة تركيبية لا معجميَّة[١]. أي«أنها كما يقول النحاة لا لا تدل على معنى في نفسها كما يدل الاسم والفعل ولكنها تدل على معنى وظيفي»[٢]. سابعاً: أنها لا تنون ولا تضاف ولا تقبل أداة التعريف (أل)[٣]. وتقسم الأدوات على قسمين[٤]. قرينة الأدوات الداخلة على الجمل، وقرينة الأدوات الداخلة على على المفردات.

قرينة الأدوات الداخلة على الجمل عند ابن يعيش:

هي الأدوات التي تدخل على الجملة فيكون مسلطاً على علاقة الإسناد بين طرفيها أو بين الجملة وجوابها[٥]. وعندما وعندما تتعاضد الأداة مع الجملة يخلص لنا الأسلوب النحوي للجملة، كالنفي أو الشرط أو الاستفهام الخ. ومن أهم الأدوات الداخلة على الجمل عند ابن يعيش هي:

أولاً: النواسخ الأفعال: قد التبس أمرها على المعاصرين، لتأثرهم بالدرس اللغوي الأجنبي، فذهبوا إلى أنها قاصرة عن الفعلية، لتضمنها معنى الزمن دون الحدث[٦]، والفعلية كما هو معلوم ينبغي أن تتضمن معنى الزمن والحدث. ومما هو هو خليق بالذكر أن من النحاة القدامى من أبعدها عن الفعلية، فتوهم وجعلها حروفاً فالزجاجي عبَّر عنها بالحروف في قوله:«باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي كان وأمسى»[٧] إلى آخر الأفعال الناقصة. وأيَّده في ذلك ابن ابن الخشاب(ت ٥٦٧هـ) أيضاً فيذكر «من الأفعال أفعال تستعمل استعمال الأدوات . والأدوات هي الحروف . وتختص بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال، فلا بد من تبيينها، فمن ذلك كان وأخواتها»[٨]. أما الدكتور المخزومي يسميها بأفعال الكينونة أو الوجود[٩]، والذي نراه هنا أن من الأجدى أن نسميها الأدوات الناسخة للمبتدأ والخبر، للتخلص من هذه الإشكالات. فالأداة لفظة عامة أطلقها الكوفيون تشتمل على الاسم والفعل والحرف. ومن هذه النواسخ:

أ. كان وأخواتها: «كثر ذكر كان وأخواتها في القرآن الكريم، حتى بلغت قرابة (١٥٠٠) موضع»[١٠]، وهي: «كان، وصار، وأمسى، وأصبح، وظل، وبات، وأضحى، وما دام، وما زال، وما أنفك، وما فتيء، وما برح، وليس، وما كان في معناهنَّ، مما يدل على الزمان المجرد من الحدث»[١١]. ولعلَّ الرأي السائد عند علماء اللغة ومنهم ابن يعيش أنها أفعال «والدليل على أنهن أفعال حسن علامات الأفعال فيها تقول: قد كانَ وسيكونُ، وسوفَ يكونُ، وتصرف منها المضارع والأمر واسم الفاعل»[١٢].

---

(١) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٤.٢٣٠

(٢) القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي:٣٣.

(٣) أقسام الكلام العربي:٢٠٢.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢٤.٢٢٥، ومقدمة لدراسة علم الدلالة: ١٤١.

(٥) ينظر: الخلاصة النحويَّة: ٧٠.

(٦) ينظر:التطور النحوي: ، والتحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٣١.

(٧) الجمل: ٥٣.

(٨) المرتجل:١٢٤، وينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٣١.٢٣٢.

(٩) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩٠.

(١٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٦٩/٨.

(١١) اللمع في العربية: ٨٥.

(١٢) توجيه اللمع: ١٣٤، وينظر: شرح المفصل:٨٩/٧.

ولكن ما يجدر التنويه إليه هو أن هذه الأفعال قاصرة عن الأفعال الحقيقية، ولذلك سماها ابن يعيش بالأفعال الناقصة أو بأفعال العبارة[١]. فنراه يفسر معنى قوله: الأفعال الناقصة، وأفعال العبارة بقوله: « فأما كونها أفعالاً، فلتصرفها بالماضي بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل ..، وأما كونها ناقصة فأن الفعل الحقيقي يدل على معنى الزمان..، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل أفعال عبارة أي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمي باسم مدلوله»[٢].

ومن هنا نستطيع القول إن قرينة معرفة الأفعال الناقصة هي أنه تدل على الزمان ولا تدل على الحدث، وليست كالأفعال الحقيقية التي تدل على الزمان والحدث، فالفعل الذي يخلو من الحدث هو فعل ناقص.

ونجد المخزومي يخالف ما قاله ابن يعيش في علة تسمية الأفعال الناقصة بالناقصة فيذهب إلى أنّ«هذه الأفعال تسمى عندهم بالناقصة؛ لأنّها تفتقر إلى المنصوب وتحتاجه، فلا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب[٣]. وربَّ سائلٍ يسأل فيقول هل يوجد ما يعوِّض عن الحدث الذي تفتقر إليه الأفعال الناقصة؟ نعم يوجد ما يعوِّض وهو الخبر الذي صار عوضاً عن الحدث. ويؤكد ابن يعيش هذا المعنى بقوله: إنها«لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث؛ فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهاً بالفعل إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول»[٤]. أما إذا اجتمع في باب النواسخ معرفة ونكرة «فالأعدل أن يكون الاسم معرفة، والخبر نكرة»[٥]؛ ويذكر ابن يعيش أن سبب ذلك لأن منزلتها بمنزلة الابتداء والخبر[٦]. وقال ابن يعيش:«وقد يجوز أن يكون الاسم والخبر معرفتين نحو قولك كان زيد أباك، وإن شئت كان أخوك زيداً»[٧]. أما إذا كان الخبر ظرفاً « فالأحسن تقديمه، وإذا كان لغواً لغواً فالأحسن تأخيره مع كلا جائز وهما عربيان ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[٨] فله لغو هنا والخبر كفوا فإذا فإذا كان لغواً لماذا لم يسقط من الجملة؟ فإن سقوطه يخل بمعنى الكلام ألا تراك لو قلت ولم يكن كفوا أحد لم يصح الكلام»[٩]. وصاحب الكافية لم يستحسن تقديم الظرف اللغو، وجوز قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾؛ لأنه معقد لفائدة، إذ ليس الغرض نفي الكفء بل نفي الكفء له تعالى، فقدم اهتماماً بما هو المقصود معنى، ورعاية للفواصل لفظاً[١٠]. وفي ضوء هذا القول يتبدى لنا أن الظرف وإن كان خبراً لِـ(كان) له الحق في تقدمه على اسمها، ومن ذلك قولنا (أضحى يومَ الجمعةِ باردٌ). أما إذا لحق بكان واسمها وخبرها لغو فالأحسن تأخيرها ويجوز أن تتقدم على اسمها وخبرها كما في قوله تعالى ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾. وهنا طرح ابن يعيش إشكال أنه إذا كان (له) لغواً لماذا لا نسقطه من الجملة

(١) ينظر:شرح المفصل:٨٩/٧

(٢) شرح المفصل:٨٩/٧

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٩٠.

(٤) شرح المفصل: ٩٠/٧

(٥) توجيه اللمع: ١٣٧.

(٦) ينظر:شرح المفصل:٩١/٧.

(٧) شرح المفصل:٩٥/٧.

(٨) شرح المفصل:٩٦/٧.

(٩) ينظر: شرح المفصل:٩٦/٧، والكتاب:٢٧.٢٦/١، والمقتضب:٩١.٩٠/٤.

(١٠) ينظر: شرح الكافية: ٢٨٠/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٧٦/٨.

وينتهي الأمر؟ فيجيبنا على ذلك فيقول: إنه يؤثر على معنى الجملة إن حذف[١]. «وهذه الأفعال على قسمين: أحدهما: ما يتصرف، وهو عدا ليس ودام. والثاني: ما لا يتصرف، وهو ليس ودام»[٢]. والأفعال الناقصة الناسخة للابتداء هي:

كان: قال ابن يعيش: اعلم أن كان أمُّ هذا الباب وأكثرها تصرفاً، فهي مقدمة؛ لأنها أم الأفعال؛ لكثرة دورها وتشعب مواضعها[٣]. وقسَّمها ابن يعيش على أربعة وجوه:

« **الوجه الأول:** أن تكون ناقصة فتفتقر إلى الخبر ولا تستغني عنه؛ لأنها لا تدل على حدث بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث»[٤]. فيكون الخبر هنا عوضاً عن الحدث الذي تفتقر إليه الأفعال الناقصة، فلهذا يمتنع حذف الأخبار فيها بخلاف الأفعال الحقيقية فإنه يجوز حذف فاعلها ومفعولها إذا دلت قرينة على المحذوف. نحو ذلك: كان زيد أخاك، وجب أن تكون ناقصة، لامتناع وقوع الحال معرفة[٥].

وقد تنبَّه ابن يعيش إلى أنها يجوز«في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير فتقول كان زيد قائماً، وكان قائماً زيدٌ ... كل ذلك حسن قال الله تعالى﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٦] فحقاً خبر مقدم»[٧].

الوجه الثاني: يذكر ابن يعيش في هذا الوجه«أن تكون تامة بمعنى الحدوث وقيل لها تامة ؛ لدلالتها على الحدث نحو قولك: كان الأمر بمعنى الحدث..، ومنه قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[٨]؛ أي أحدث فيحدث وكذلك قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾[٩] أي تقع تجارة. وتسمى هذه تامة لدلالتها على الحدث واستغنائها بمرفوعها فهي في عداد الأفعال اللازمة»[١٠]. فيجوز حذف الخبر فيها؛ لأنها لا تفتقر إلى الحدث، ومن هنا نستطيع أن نسميها بالأفعال الحقيقية.

الوجه الثالث: قال ابن يعيش:«أن تكون زائدة دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خبر، وذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا زائدة أن لا يكون لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها»[١١]. ويسميها المخزومي بالمفرِّغة من الدلالة على الحدث، أو الوجود، ولا تدل حينئذ إلا على زمان[١٢]. ويرى ابن يعيش أنَّ «حق الزائد أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً، ولا يحدث معنى سوى التأكيد ويؤيد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه وتعالى ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[١٣] إن (كان) في الآية زائدة وليست ناقصة، إذ

---

(١) ينظر: شرح المفصل:٧/٩٧.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/١٢٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل:٧/٩٠، ٩٧.

(٤) شرح المفصل:٧/٩٧، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/٢٧٣.٢٧٤.

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/٢٨٣.

(٦) الروم: ٢١/ ٤٧.

(٧) شرح المفصل:٧/٩٧.

(٨) الأنعام :٧ /٧٣.

(٩) النساء :٥ /٢٩.

(١٠) شرح المفصل:٧/٩٧.٩٨.

(١١) شرح المفصل:٧/٩٩.

(١٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩٨.

(١٣) مريم :١٦ /٢٩.

لو كانت ناقصة؛ لأفادت الزمان ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة؛ لأن الناس كلهم في ذلك سواء»[١].

وذكر المبرد «إنما معنى (كان) هنا للتوكيد، فكأن التقدير. والله أعلم: كيف نكلم من هو في المهد صبياً، ونصب صبياً على الحال..، وانما التقدير كيف نكلمه وهو الساعة كذا»[٢].

الوجه الرابع: يقول ابن يعيش:«أن تكون بمعنى صار وأما قوله[٣]:

بتيهاء قفرٍ والمَطِيُّ كأنها قطا الحَزن قد كانت فراخا بيوضها

والشاهد فيه استعمال كان بمعنى صار..، فصار كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال»[٤]. ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[٥] كان بمعنى صار أو على بابها[٦] جعلها المخزومي في قسم الكينونة العامة[٧].

أما (صار) فهي عند ابن يعيش «تفيد التحول من حال إلى حال، فتدخل على المبتدأ والخبر فتفيد هذا المعنى بعد أن لم يكن» [٨]. وللمخزومي رأي آخر في صار فقال: «ينبغي أن نفصل (صار) من هذه المجموعة؛ لأنها إنما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً، لأنك تقول: صار الطين إبريقا، وصار الحق باطلاً، ولو حذفت (صار) من هذين المثالين لكان الكلام : الطين إبريق، والحق باطل، وليس بمقبول ، فليس الطين إبريقاً، ولا الحق باطلاً، والمنصوب بعدها . فيما يبدو لي . ليس خبراً ولا مفعولاً، وإنما هو تمييز وظيفته إماطة إبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل» [٩].

ويبدو لمن ينعم النظر في مقولة المخزومي حول صار يجد أنه على صواب في ضوء ما ذكر من الأمثلة التي عرضها، فـ(إبريق وباطل) أسماء منصوبة وردت بعد صار تعرب تمييزاً لبيان نسبة الصيرورة إلى الفاعل، ولهذا استبعدها عن أخوات كان، ولكن في الوقت نفسه نسمح لأنفسنا أن نختلف مع المخزومي، إذ هناك الكثير من الأمثلة تدخل صار فيها على المبتدأ والخبر، فتعمل عمل كان ومن ذلك: صار الجوُّ بارداً، وصارت النارُ محرقةً. ولهذا عدَّها ابن يعيش من أخوات كان الداخلة على المبتدأ والخبر التي تفيد التحول من حال إلى حال.أما في القرآن الكريم فقد وردت تامة بمعنى (ترجع) كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾[١٠]، وليس في القرآن غير هذه الآية[١١].

ونستنتج مما سبق أن صار ترد في ثلاثة مواضع: الموضع الأول: ناسخة من أخوات كان تدخل على المبتدأ والخبر وهو قول ابن يعيش، الموضع الثاني: فعل منصوبها تمييز على حد قول المخزومي، والموضع الثالث: تامة مكونة من فعل وفاعل، وهذا ما ورد في القرآن وتبناه الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.

---

(١) شرح المفصل:٧/٩٩.

(٢) المقتضب:٤/١١٧.١١٨، وينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٠٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/٢٨٧.

(٣) البيت من الطويل، لم يتفق الرواة على نسبة هذا البيت، فبعضهم قال هو من أبيات ابن الأحمر، شاعر اسلامي مخضرم، ومنهم من قال: لذي الرمة، ونسبه ابن يعيش إلى ابن كنزة. ينظر: شرح المفصل:٧/ ١٠٢.

(٤) شرح المفصل:٧/١٠٠.

(٥) البقرة:١ /٣٤.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/٢٧٦.

(٧) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩٤

(٨) شرح المفصل:٧/١٠٣، وينظر: الاشموني: ١/٢٢٦.٢٢٧، معاني النحو:١/٢١٣.

(٩) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩٢.١٩٣.

(١٠) الشورى:٢٥ /٥٣.

(١١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/٣٢١.

أما (أصبح، وأمسى، وأضحى): قال ابن يعيش:«أصبح وأمسى أختان؛ لأنهما متقابلان في طرفي النهار»[١]، وقصد بالتقابل في طرفي النهار؛ أي أن أصبح تكون أول النهار وهو الصبح، وأمسى تكون في آخر النهار وهو المساء، وأكد هذا المعنى الدكتور فاضل السامرائي عندما بيَّن دلالات هذه المعاني قائلاً:«فمعنى (أصبح) اتصافه به في الصباح، ومعنى (أضحى اتصافه به في الضحى، و(أمسى) اتصافه به في المساء»[٢]. وبما أنه دلالات هذه الأفعال تتبيَّن من سياقات الجمل ووظيفتها، وليس من خلال صيغها المعجمية، ولهذا فإن هذه الأفعال الثلاثة تفيد اتصاف المسند إليه بالحكم في أزمنتها[٣].

واستعمل ابن يعيش هذه الأفعال على ثلاثة معان: «**أحدها:** أن تدخل على المبتدأ والخبر؛ لإفادة زمانها في الخبر فإذا قلت: أصبح زيد عالماً، وأمسى الأمير عادلا، وأضحى أخوك مسروراً، فالمراد أن علم زيد اقترن بالصباح، وعدل الأمير اقترن بالمساء، وسرور الأخ اقترن بالضحى، فهي ككان في دخولها على المبتدأ، وإفادة زمانها للخبر»[٤]. ومن ذلك ذلك قوله تعالى ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[٥]. وردت ناقصة[٦].

الثاني: قال ابن يعيش: «أن تكون تامة تجتزيء بمرفوع لا غير ولا تحتاج إلى منصوب كقولك: أصبحنا، وأمسينا، وأضحينا؛ أي دخلنا هذه الأوقات وصرنا فيها[٧]. ومنه قوله تعالى ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[٨] أصبح تامة؛ أي حين تدخلون في الصباح، وليس في القرآن آية متعينة لتمام أصبح سوى هذه الآية[٩].

الثالث: يرى ابن يعيش في المعنى الثالث لهذه الأفعال «أن تكون بمعنى صار من غير أن يقصد بها إلى وقت مخصوص نحو: أصبح زيدٌ فقيراً، وأمسى غنياً تريد به أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص»[١٠]. ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[١١] ناقصة بمعنى صار[١٢].

وأما ظل، وبات: معنى ظل: «اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً، ومعنى بات: اتصافه به ليلاً»[١٣]، أما حكم هذين الفعلين كسائر الأفعال الناقصة الأخرى كأصبح وأمسى أضحى «يكونان ناقصين فيدخلان على المبتدأ والخبر؛ لإفادة الوقت الخاص في الخبر. ومنه قوله تعالى ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[١٤]. فـ(ظلت) مخفف من ظَلِلت بكسر اللام كأنه حذفت منه

---

(١) شرح المفصل:٧/٩٠.

(٢) معاني النحو:١/٢١٦.

(٣) ينظر: المرجع نفسه:١/٢١٦.

(٤) شرح المفصل:٧/١٠٣.

(٥) المؤمنون:١٨ / ٤٠.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/٣١٩.

(٧) ينظر: شرح المفصل:٧/١٠٤، والاشموني: ١/٢٢٦، والرضي على الكافية: ٢/٢٢١، وحاشية الخضري: ١/١١٤.١١٥، ومعاني النحو:١/٢١٦.

(٨) الروم:٢١ /١٧.

(٩) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/٣١٩..

(١٠) شرح المفصل:٧/١٠٤، وينظر: الاشموني: ١/٢٢٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٢٢١، وحاشية الخضري: ١/١١٤.١١٥، ومعاني النحو:١/٢١٦.

(١١) المائدة:٦ /٣٠.

(١٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/٣١٧.

(١٣) شرح ابن عقيل: ١/١٢٤، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:١٩٤.

(١٤) الواقعة: ٢٧ /٦٥.

اللام المكسورة»[١]. وقد وضعهما المخزومي في إطار الكينونة الخاصة مع أصبح وأمسى، وأضحى[٢]. وقد يستعملان استعمال كان وصار عند وجود قرينة مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة فيقال: ظل كئيباً، وبات حزيناً وإن كان ذلك في النهار؛ لأنه لا يراد به زمان دون زمان ومنه قوله سبحانه ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾[٣] والمراد أنه يحدث به ذلك ويصير إليه عند البشارة، متغيرا تغير مغتم[٤]. وفي ضوء ما تقدم تبين لنا أن ظل تدل على الوجود في النهار، وبات تدل على الوجود في الليل، ربما لا تدلان على الأوقات فتستعملان بمعنى (كان) أو(صار).

وأما ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتيء: أطلق عليها الدكتور المخزومي اسم: أفعال الكينونة المستمرة؛ لأنهن مما يدل على الوجود المستمر[٥]، وهذه الأفعال في منظور ابن يعيش«كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما إن كان ذلك فيقال: ما زال زيد يفعل، قال الله تعالى﴿فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ﴾[٦]، وكذلك أخواتها ومعناها على الإيجاب، وإن كان في أولها حرف النفي وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي فزال وبرح وانفك وفتيء كلها معناها خلاف الإثبات»[٧].

ولما كانت معاني هذه الأفعال تدل على النفي، وكذلك وجود حرف منفي يسبقها ينفي معنى النفي، فيصبح عندنا منفيان، ومعروف في العربية أن نفي النفي إثبات. وذلك من قبل أن الغرض بها إثبات الخبر واستمراه، وذلك إنما يكون مع مقارنة حرف النفي؛ لأن استعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض؛ لأنها إذا أعربت من حرف النفي لم تفد الإثبات[٨]. وقد يحذف في بعض المواضع وهو مراد، وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القسم؛ وذلك لأمن اللبس، ومنه قوله تعالى ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾[٩] أي لا تزال تذكر يوسف حتى تكون حرضا أي ذا حرض وهو الحزن[١٠]. فمعنى زال ذهب وانفصل ولهذا الفعل ثلاثة أفعال مضارعة: يزول، ويزيل، ويزال، وهي ذات معاني متقاربة، كلها تفيد الذهاب والانفصال والترك[١١]، «وأصل زال ههنا أن يكون لازماً غير متعد نحو قولك زال الشيء؛ أي فات وبرح إلا أنه جرد من الحدث لدلالته على الزمان وأدخل على المبتدأ والخبر كما كانت كان، ويشترط في عملها أن يسبقها نفي أو نهي أو دعاء، وألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ، فلا يصح : ما زال المسافر غاب؛ لأن زال تفيد مع معموليها استمرار المعنى الى وقت الكلام ثم ينقطع بعده، وألا يقع بعدها إلا، وأن يكون مضارعها هو[١٢].

وأما برح فهي عند ابن يعيش «من قولهم ما برح فهو بمعنى زال وجاوز ومنه قيل لليلة الخالية البارحة»[١٣]. بمعنى أنه ترك المكان وغادره، وما برح معناه لم يترك المكان أي بقي فيه ولازمه، ثم نقل إلى الدوام والاستمرار في غيره[١٤]،

---

(١) شرح المفصل:٧/١٠٥. ١٠٦.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:١٩٤.

(٣) النحل:١٤ /٥٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٠٦، والنحو الوافي:١/٥٠٣، وألفيَّة تفسير غريب القرآن:١٦٦.

(٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:١٩٤.

(٦) غافر:٢٤ /٣٤.

(٧) شرح المفصل:٧/ ١٠٦.

(٨) شرح المفصل:٧/ ١٠٩.

(٩) يوسف: ١٣ /٨٥.

(١٠) شرح المفصل:٧/ ١١١.

(١١) ينظر: معاني النحو:١/٢٢٠.

(١٢) ينظر: النحو الوافي:١/٥١٠.

(١٣) شرح المفصل:٧/١٠٨. ١٠٩.

(١٤) ينظر: معاني النحو:١/٢٢١.

ويذكر ابن يعيش أنَّه«قد فرق بعضهم بين ما زال وما برح فقال: برح لا يستعمل في الكلام إلا ويراد به البراح من المكان فلا بد من ذكر المكان معه أو تقديره»[١]. والحق الذي لا مراء فيه أن هذا القول غير ناهض، وغير دقيق؛ بدليل ورود أبرح أبرح في غير المكان في الكتاب العزيز قال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾[٢] ويعلِّق ابن يعيش على ذلك بقوله: «فلا أبرح هذه لا يجوز بها البراح من المكان؛ لأنه من المحال أن يبلغ مجمع البحرين وهو في مكانه لم يبرح منه، وإذا لم يجز حمله على البراح تعين أن يكون بمعنى لا أزال»[٣].

وأما انفك تشترك مع (زال) في كل أحكامها؛ أي في معناها، وفي شروطها إلا أنه لا يكون مضارعها هو مطلقاً كما في زال[٤]، فقد يرد كما في زال وقد لا يرد، فأما الذي جاء كما في زال في كون مضارعه هو. وقد مثَّل ابن يعيش في ذلك نحو، «قولهم (ما انفك يفعل) فهي أيضاً بمعنى زال من قولك فككت الشيء من الشيء إذا خلصته منه وكل مشتبكين فصلت أحدهما من الآخر، فقد فككتهما وفك الرقبة أعتقها، ثم جردت من الدلالة على الحدث ثم أدخلت على المبتدأ والخبر كما فعل بكان، وأما فتيء من قولهم ما فتيء يفعل، فهو أيضاً بمعنى زال يقال منه فتيء وفتأ بالكسر والفتح»[٥].

أما ما دام: تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدّة محددة، وهي مدّة ثبوت معنى خبرها على اسمها[٦]، ولا تأتي (ما دام) أول الكلام؛ لأن (ما ودام) بمعنى المصدر، تدل على الزمان، وليس بمعنى النفي. وهذه الفكرة بيَّنها ابن يعيش عندما قال: فـ«قولك (ما دام زيد جالساً) فليست ما في أولها حرف نفي على حدها في ما زال وما برح، إنما (ما) ههنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان فإذا قلت لا أكلمك ما دام زيد قاعداً فالمراد دوام قعوده؛ أي زمن دوامه، ومما يدل على أن (ما) مع ما بعدها زمان أنها لا تقع أولاً، فلا يقال ما دام زيد قائماً»[٧].

ليس: «ضمت فيها لا النافية إلى أيِسَ بمعنى حصل، فحذفت الهمزة وسكنت الياء للتخفيف، فصار المعنى نفياً للوجود»[٨]، وهي عند ابن يعيش «فعل يدخل على جمل ابتدائية فينفيها في الحال»[٩]. ومن ذلك قوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾[١٠]. قال ابن عباس في تفسيرها: لا حرج عليكم في الشراء والبيع قبل الإحرام وبعده[١١]؛ وبهذا فإن معنى ليس النفي الدائم. ويرى المخزومي أنه ينبغي أن تفصل (ليس) عن أخوات كان؛ لأنها تفترق مع أخوات كان من وجهين: أولهما: لأنها على نفي أن يكون ما بعدها وصفاً للمبتدأ في المعنى، أو يكون عين المبتدأ ، فإذا قلت: محمد قائم، كان الخبر في هذه الجملة وصفاً للمبتدأ في المعنى، وكان المبتدأ كأنه هو هو، فإذا قلت: ليس محمد قائماً فقد نفيت أن يكون (قائما) وصفاً للمبتدأ، فلذلك نصب الخبر بعدها، حملا على نصب الخبر في قوله تعالى ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[١٢].

---

(١) شرح المفصل:٧/١٠٨. ١٠٩.

(٢) الكهف:١٥ /٦٠.

(٣) شرح المفصل:٧/١٠٨. ١٠٩.

(٤) ينظر:النحو الوافي:١/٥١١.

(٥) شرح المفصل:٧/١٠٨. ١٠٩.

(٦) ينظر: النحو الوافي:١/٥١١.

(٧) شرح المفصل:٧/ ١١١.

(٨) دقائق التصريف: ٢٤٧، وينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٩.

(٩) شرح المفصل:٧/١١١. ١١٢.

(١٠) البقرة: ٢ /١٩٨.

(١١) ينظر: تفسير ابن عباس: ١٠١، وجذور التحليل النحوي:٢٠٦.

(١٢) المؤمنون:١٨ /٣٣.

وبعبارة أخرى أن ليس يكون خبرها وصفاً للمبتدأ في المعنى وليس خبر في حد ذاته مثل كان وأخواتها، ولكنه يعامل معاملة الخبر فلذلك نصب الخبر بعدها، والوجه الآخر: ليس بناء مركب من (لا النافية وأيس)، وكان بناء مفرد[١].

ب . أفعال المقاربة: أفعال المقاربة عند النحاة ثلاث مجموعات: أحدها: الأفعال الدالة على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك. وثانيها: الأفعال الدالة على الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق. وثالثها: الدالة على الشروع، وهي أنشأ، وجعل، وأخذ، وعلق. وكان القدماء قد خلطوا هذه المجموعات الثلاث، وجعلوها باباً واحداً وسموها جميعاً: أفعال المقاربة[٢] كما فعل ابن يعيش[٣]. فجعلها«تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع الأول اسماً لها، ويكون خبره خبراً لها في في موضع نصب ...، لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً»[٤]. وأفعال المقاربة هي: عسى: «تفيد تقريب معنى الرجاء، وهو شدة الأمل والترقب، حتى قيل: إنها تكون بمعنى التحقق والوجوب»[٥]. قال سيبويه معناه طمع وإشفاق[٦].

ووضَّح هذا المعنى ابن يعيش بقوله: « طمع فيما يستقبل وإشفاق أن لا يكون تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر»[٧].

وقال الرضي: «أرى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طمع في حق غيره تعالى»[٨]. وتعدُّ عسى من الأفعال غير المتصرفة ولعل ذلك يكمن في أمرين أفصح عنهما ابن يعيش: الأمر الأول: «أنهم أجروها مجرى ليس إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل؛ لأن الراجي انما يرجو في المستقبل لا في الماضي... الثاني: أنها ترج فشابهت لعلَّ»[٩].

ولذلك قال ابن يعيش معناه المقاربة على سبيل الترجي[١٠]. ويبدو لي أن هذا القول هو تعليل أرهق اللغة وعقدها؛ لأنَّ العربي هكذا تكلَّم ولم يراعِ ما ذكره ابن يعيش ليجعلها جامدة فالذوق السليم، والحس المرهف جعلته يعاملها معاملة (ليس). ويطرح ابن يعيش إشكالا يثبت فيه أن عسى فعل وليس حرفاً فيقول: «فإن قيل ما الدليل على أنها أفعال مع جمودها جمود الحروف وعدم تصرفها؟ فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله الأفعال نحو قولك عسيت أن أفعل كذا ...، ولما كانت فعلاً افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام»[١١].

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩٣.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل:٧/ ١١٥.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: ١٤٩/١.

(٥) التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٦.

(٦) ينظر: الكتاب:٤/٢٣٣.

(٧) شرح المفصل:٧/ ١١٥.

(٨) شرح الكافية: ٣٠١/٢، ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٠.

(٩) شرح المفصل:٧/ ١١٦.

(١٠) ينظر: شرح المفصل:٧/ ١١٥.

(١١)شرح المفصل:٧/ ١١٦.

ومن هنا قسمت عسى على ضربين لا ثالث لهما: **أحدهما**: أن تكون بمنزلة كان فتفتقر إلى منصوب ومرفوع ويكون معناها قارب، ومن ذلك قال الله تعالى ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾[١] ولا يكون الخبر إلا فعلاً مستقبلاً مشفوعاً بأن الناصبة للفعل[٢].

والآخر: أن تكون بمنزلة كان التامة على رأي ابن يعيش فتكتفي بمرفوع ولا تفتقر إلى منصوب وتكون بمعنى قرب[٣]، قرب[٣]، إلا أن مرفوعها لا يكون إلا أن والفعل نحو قوله تعالى﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾[٤] فان (تكرهوا) بموضع رفع بأنه فاعل ووقعت الكفاية به؛ لتضمنه معنى الحدث الذي في الخبر[٥]. ومن يحدق النظر في كلا الضربين يلاحظ أن اقتران خبر (عسى) بأن كثير، وتجريده من أن قليل[٦] لا يجوز حذفها إلا ضرورة[٧].

أما كاد: قال ابن يعيش: إنَّ«من أفعال المقربة كاد تقول: كاد زيد يفعل أي قارب الفعل ولم يفعل إلا أن كاد أبلغ في المقاربة من عسى»[٨]. ويرى ابن مالك «أنها عكس (عسى) فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن)، ويقل اقترانه بها»[٩]، وقد استعرض ابن يعيش بعض الأمثلة التي توضِّح هذا المعنى، ومن ذلك أنك إذا«قلت كاد زيد يفعل فالمراد قرب قرب وقوعه في الحال إلا أنه لم يقع بعد؛ لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حدِّ الفعل كالداخل فيه لا زمان بينه وبين دخوله فيه»[١٠] كما قال الله تعالى﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾[١١]. وأما أوشك: قال ابن يعيش فيه: «وهو من السرعة من قولهم خرج وشيكا أي سريعاً، ومنه وشك البين أي سرعة الفراق»[١٢]. ولهذا قال المخزومي: له دلالتان واستعمالان وهما أسرع وقرب، ولا يدل (أوشك) على المقاربة إلا إذا استعمل استعمال (كاد)[١٣].

«فيقال أوشك زيد أن يقوم فزيد فاعل، وأن يقوم في موضع المفعول، والمراد قارب زيد القيام،.. وقد أسقط في خبرها أن تشبيها بكاد نحو قولك: أوشك زيد يقوم»[١٤]. وهذا قليل إذ«يكثر اقتران خبرها بأن، ويقل حذفها منه»[١٥].

وأما كرَب وأخذ وجعل وطفق قال ابن يعيش فيها: «كلها بمعنى واحد وهو مقاربة الشيء والدخول فيه ولا يكون الخبر فيها إلا فعلاً محضاً، ولا يحسن دخول أن عليه؛ لأنهم أخرجوا الفعل فيه مخرج اسم الفاعل ولم يذهبوا به مذهب

---

(١) المائدة: ٦ /٥٢.
(٢) ينظر: شرح المفصل:٧/ ١١٦.
(٣) ينظر: شرح المفصل:٧/ ١١٦.
(٤) البقرة :٢ /٢١٦.
(٥) ينظر: شرح المفصل:٧/ ١١٨.
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/١٥١.
(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/١٧٩.
(٨) شرح المفصل:٧/١١٩.
(٩) شرح ابن عقيل: ١/١٥٢.
(١٠) شرح المفصل:٧/١١٩.
(١١) النور:١٨ /٤٣.
(١٢) شرح المفصل:٧/١٢٦.
(١٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٢.
(١٤) شرح المفصل:٧/١٢٦.
(١٥) شرح ابن عقيل: ١/١٥٤، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/١٧٩.

المصدر»[١]. تقول: كرب يفعل كما تقول: كاد يفعل بمعنى قرب، فتستعمل استعمال كاد، وتفترق هذه الأفعال عن كاد أن لا يكون خبر هذه الأفعال إلا فعلاً صريحاً، ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع في خبر كاد، ومنه كربت الشمس أي دنت للغروب[٢]. «والمشهور في كرَب فتح الراء، ونقل كسرها أيضاً»[٣].

ج . ما (الحجازية) المشبهة بليس : قال ابن يعيش هي«حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال وقياسه أن لا يعمل شيئاً؛ وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء»[٤]. وهذا القول تبناه بنو تميم تميم إذ يجرونها مُجرى (هل)، فلا يعملونها[٥]. وقد تنبَّه ابن يعيش إلى« أنَّ أهل الحجاز يشبهونا بليس ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعل بليس»[٦]؛ لأنه لا فرق بينهما وبينه من حيث المعنى، وذلك أن (ما) لنفي الحال، كما أن ليس كذلك[٧]، كذلك تقول ما زيدٌ منطلقاً، وما أخوك خارجاً، فاللغة الأولى أقيس، والثانية أفصح وبها ورد في الكتاب العزيز[٨]. قال الله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[٩] وقال ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾[١٠] ويذهب المخزومي إلى أن «لغة أهل الحجاز أعلى في التطور من لغة بني تميم، وأدق في التعبير عن معانيها»[١١]. فكأن المخزومي هنا يلمح إلى أن أهل الحجاز هم أعمق وأدق وأعلى تطوراً من بني تميم في الإشارة إلى الدلالة والمعنى، ويرجع السبب في ذلك على ما نظن انفتاح الحجازيين على القبائل والأقوام الأخرى وهذا مما حدا بهم إلى التأثير والتأثر والإقناع والقدرة على كسب المخزون اللغوي وتطويره لديهم، وأسهم هذا في كسر الجمود اللغوي المحدود فكانت هذه النشاطات الفكرية عند أهل الحجاز أكثر مما هي عليه عند أهل تميم.

د . لا المشبهة بليس: تعمل لا عمل ليس؛ لأن حكمها حكم ما في الشبه والعمل ولا تعمل عملها إلا إذا توفرت شرائط ثلاث ذكرها ابن يعيش في شرح المفصل:«**أحدها:** أن تدخل على نكرة، **والثاني:** أن يكون الاسم مقدماً على الخبر، **والثالث:** أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول: لا رجلُ منطلقاً، كما تقول ليس زيدٌ منطلقاً، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليس»[١٢]. وكثيراً ما تُردَف بالتاء؛ «ليصير لها بليس شبه صورةً كما لها بها شبه معنى، فيحسن فيها اضمار اسمها»[١٣].

---

(١) شرح المفصل:١٢٦/٧.١٢٧، وينظر: النحو الوافي: ٥٥٨/١.

(٢) ينظر:شرح المفصل:١٢٦/٧.١٢٧.

(٣) شرح ابن عقيل: ١٥٥/١.

(٤) شرح المفصل: ١٠٨/١.

(٥) ينظر: اللمع في العربية:٩١.

(٦) شرح المفصل: ١٠٨/١.

(٧) ينظر: التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب:٣١١/١.

(٨) شرح المفصل: ١٠٨/١.

(٩) يوسف :١٢ /٣١.

(١٠) المجادلة :٢٨ /٢.

(١١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٦٩.

(١٢) شرح المفصل: ١٠٩/١.

(١٣) التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب:٣١٣/١.

وقال أبو الحسن الأخفش نقيض هذا القول تماماً فيرى أنَّ لا ولات لا يعملان شيئاً؛ لأنهما حرفان، وليسا فعلين فإذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف، وإذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل قال: ولا حين مناص كان التقدير: ولا أرى حين مناص(١).

ويستخلص الباحث من هذا القول إن أبا الحسن الأخفش لم يعملهما بحجة حرفيتهما، وهذا قول مردود؛ لأن هناك في العربية الكثير من الأحرف العاملة في الأسماء والأفعال ومتفق عليها فلمَ لم يعملهما الاخفش بسبب حرفيتهما هنا ونحن نسأل أيوجد ضير في أن يجعلهما كسائر الحروف العاملة؟!.

هـ . إن وأخواتها: وهي« من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف»(٢) **(**إن، وأن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن**)** من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً(٣). وعدّها سيبويه خمسة، فأسقط أنّ المفتوحة؛ لأن أصلها إنّ المكسورة(٤).

ويذكر ابن يعيش أنه لا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم؛ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف، وكونها فروعاً على الأفعال في العمل، اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا يجوز أن تقول: إن منطلقٌ زيداً، ويجوز أن تقول: إن في الدار زيداً؛ وذلك لأنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك؛ لكثرتها في الاستعمال(٥)، وإذا دخلت «ما على هذه الأحرف فتكفها عن العمل، وتصير بدخول ما عليها حرف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها ويزول عنها الاختصاص بالأسماء؛ ولذلك يبطل عملها فيما بعدها وذلك نحو قولك: **(**إنما، وأنما، وكأنما، وليتما، ولعلما**)**»(٦).

(إنَّ وأنَّ**)** هي «تأكيد لمضمون الجملة فإن قول القائل: إنّ زيداً قائم. ناب مناب تكرير الجملة مرتين...فإن دخلت اللام، وقلت: إن زيداً لقائم. ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات»(٧).

وما يميِّز هذين الحرفين عن سائر أخواتهما عند ابن يعيش هو دخول «لام الابتداء في خبر إن مؤكدة دون سائر أخواتها..، قال الله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾(٨) وحق هذه اللام أن تقع أولاً من حيث كانت لام الابتداء لها صدر الكلام...ونحو قوله تعالى﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾(٩).

وكان القياس أن تقدم اللام فتقول: لأن زيداً قائم في إن زيداً لقائم، وإنما كرهوا الجمع بينهما؛ لأنهما بمعنى واحد وهو التأكيد، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد»(١٠).

لكن: يرى ابن يعيش أنَّه حرف نادر البناء لا مثل له في الأسماء والأفعال وألفه أصل، أي أنها مفردة؛ لأن الإفراد هو الأصل(١١). وقد نوَّه ابن يعيش إلى أنَّ «**(**لكنَّ**)** المشددة والخفيفة سيان في الاستدراك، وأن ما بعدها مخالفاً لما قبلها مغايراً

---

(١) معاني القرآن(الاخفش): ٣٩/٣، وينظر:شرح المفصل: ١٠٩/١.

(٢) شرح ابن عقيل: ١٥٩/١.

(٣) ينظر: اللمع في العربية: ٩٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٣٥/١، وشرح ابن عقيل: ١٥٩/١.

(٥) شرح المفصل:١٠٣/١، وينظر: اللمع في العربية: ٩٣.

(٦) شرح المفصل:٥٤/٨.

(٧) شرح المفصل:٥٤/٨.

(٨) العاديات:٣٠ /١١.

(٩) الشورى :٢٥ /٤٣.

(١٠) شرح المفصل:٦٣.٦٢/٨، ينظر: اللمع في العربية: ٩٤.

(١١) ينظر:شرح المفصل: ٧٩/٨، وينظر: توجيه اللمع:١٤٩.

له وتقع بعد النفي والإثبات، فإن كان ما قبلها موجباً كان ما بعدها منفياً، وإن كان ما قبلها منفياً كان ما بعدها موجباً»[١]. قال الله تعالى في المنفي ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا﴾[٢]، ولهذا كان من حقها أن أن تتوسط بين جملتين: أحداهما: موجبة، والأخرى: منفية بشرط توارد المنفي والإيجاب على حكم واحد[٣].

أما كأن فقال ابن يعيش فيها إنَّها:«حرف معناه التشبيه وهو مركب من كاف التشبيه..،فأصل قولك: كأن زيداً الأسد، إن زيداً كالأسد، فالكاف هنا تشبيه صريح وهو في موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره إن زيداً كائن كالأسد»[٤]. أما حكم حكم (كأن المخففة) ففيها قولان: الأول ما يراه ابن يعيش في أن«حكم كأن إذا خففت ... إبطال عملها ظاهراً؛ وذلك لنقص لفظها بالتخفيف فتقول: كأن زيد أسد والمراد كأنه زيد أسد»[٥]. والقول الثاني الذي ذكره أحد الباحثين المحدثين فهو لا يرى في تخفيفها إبطالاً لعملها ولو كان ظاهراً ولكنه رتب على التخفيف أمور، منها: الأمر الأول: إن معناها لا يتغير، وإعمالها واجب، والثاني: إن اسمها . في الأغلب . يكون ضميراً للشأن أو لغير الشأن، والثالث: إن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن[٦].

وأما ليت: فمعناها التمني، والتمني يكون في المستحيل..، وفي الممكن غير المتوقع[٧].«أصلها مصدر لات يليت بمعنى الحبس والنقص، مما يتطلب الخلاص والتمام بالتمني»[٨]، فهو من الأحرف ثلاثية البناء شبهه ابن يعيش بإنَّ وأنَّ فقال: هو«مثل إنَّ وأنّ وحقه أن يكون موقوف الآخر إلا أنه حرك لالتقاء ساكنين، وفتح طلباً للخفَّة كأنهم استثقلوا الكسرة بعد الياء كما فعلوا ذلك في أين وكيف، ومعناها أتمنى وتعمل عمل أخواتها من نصب الاسم ورفع الخبر»[٩]. قال الله تعالى ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١٠]. فالنون والألف في موضع منصوب بأنه اسم ليت ، ونرد في موضع الخبر وتقديره مردودون. ومما يجدر التنويه إليه هو أن ليت تنفرد بميزتين عن سائر أخواتها وهي أنها «الحرف الوحيد من أخوات (إن) تلزمه نون الوقاية تقول: ليتني»[١١] . والميزة الثانية: «منهم من ذهب إلى أن ليت وحدها يجوز فيها الإلغاء والإعمال فتقول: ليتما زيداً قائمٌ، وليتما زيدٌ قائم، وذلك أنه لم يسمع الإلغاء والإعمال إلا في ليت وحدها»[١٢].

لعلَّ: حرف ترج قال سيبويه لعل وعسى طمعاً وإشفاق[١٣]، وهي عند ابن يعيش «تنصب الاسم وترفع الخبر...، تقول في الترجي: لعل زيداً يقوم، وفي الإشفاق لعل بكراً يضرب»[١]. ويذكر ابن يعيش أنها «وردت في القرآن الكريم بمعنى كي

---

(١) شرح المفصل: ٨/٨٠.

(٢) الأنفال:٩ /١٧.

(٣) توجيه اللمع: ١٤٩.

(٤) شرح المفصل: ٨/٨١، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٤٥٧، والتخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب:٢/٢٨٩.

(٥)شرح المفصل: ٨/٨٢.

(٦) النحو الوافي:١/٦٢٠.

(٧) ينظر: توجيه اللمع: ١٤٩، ومعاني النحو:١/٢٧٧.

(٨) التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٧.

(٩) شرح المفصل: ٨/٨٤.

(١٠) الأنعام :٧ /٢٧.

(١١) شرح جمل الزجاجي:١/٤٤٣

(١٢) شرح جمل الزجاجي:١/٤٤١.٤٤٢.

(١٣) ينظر: الكتاب:٤/٢٣٣.

لاستحالة الشك في أخبار القديم سبحانه فمن ذلك قوله تعالى﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٢]؛ أي كي تتقوا هكذا جاء في التفسير»[٣]. وهذا دليل على أن هذا الحرف لا يقف معناه على دلالة واحدة، إذ تتغير دلالاته بتغير القرائن الموجودة في الجمل كالقرائن السياقية والحالية الخ، فتارة يكون بمعنى الطمع وتارة أخرى يكون بمعنى الإشفاق، وأحيانا يكون بمعنى الترجي، وورد في القرآن بمعنى كي، وأما من حيث اللفظ فلم يقف (لعلَّ) على لفظة واحد، ولهذا السبب أن العرب قد تلعبت بهذا الحرف كثيراً؛ لكثرته بكلامهم، فقالوا لعل، وعل، ولعن، وعن كأنهم أبدلوا من اللام الآخرة نوناً؛ لأن النون أخف من اللام وهي أقرب إلى حروف المد واللين واللام أبعد[٤].

و . لا النافية للجنس:

لا: وهي عند ابن يعيش«من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال»[٥]. وفي (لا) مذهبان مذهب الحجازيين ومذهب التميميين، «فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس، ومذهب تميم إهمالها»[٦].

ويذهب ابن يعيش أن (لا النافية للجنس) تنصب الاسم الذي بعدها لمشابهتها (ليس)[٧]. وعملها عند الحجازيين مقيَّد بشروط ثلاثة: **الشرط الأول:** «أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: لا رجل أفضل منك، **والشرط الثاني:** ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: لا قائماً رجل، **والشرط الثالث:** ألا ينتقض نفيها بإلا، فلا تقول: لا رجل إلا أفضل من زيد. بنصب أفضل بل يجب رفعه»[٨].

واختلف النحويون في النكرة المفتوحة بعد (لا) فذهب سيبويه والكوفيون إلى أنها معربة منصوبة بغير تنوين[٩]. «وذهب جمهور البصريين إلى أنها نكرة مبنية وحجتهم في ذلك أنها تضمنت معنى الحرف»[١٠]. وهذا الرأي تبناه ابن يعيش قائلاً: «إذا قلت : لا رجلَ أفضل منك، ولا أحدَ خيرٌ منك، ولا إلهَ غيرُك، كان مبنياً مفتوحاً لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف. فهي تنصب النكرة بغير تنوين، ما دامت تليها، وتبنى معها على الفتح»[١١]. أما تثنية اسمها فيرى ابن يعيش أنَّها بزيادة الياء والنون في آخرها، فتقول: لا غلامينِ لك، ولا جارتينِ عندك[١٢]. وأجاز ابن يعيش حذف اسمها كما جوَّز حذف خبرها فقالوا: لا عليك. والمراد لا بأس عليك؛ أي لا شيء عليك، وإنما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً . وقالوا لا كالعشة عشيّة والمراد لا عشية كالعشية الليلة[١٣].

ز . ظن وأخواتها

---

(١) شرح المفصل: ٨/٨٥. ٨٦، وينظر: التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الاعراب:٢/٢٩١.

(٢) البقرة :١ /٢١.

(٣) شرح المفصل: ٨/٨٥ـ ٨٦، وينظر: التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الاعراب:٢/٢٩١، وجذور التحليل النحوي:٢٠٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٨/٨٧. ٨٨.

(٥) شرح المفصل:٢/١٠٠، وينظر: توجيه اللمع: ١٥٧.

(٦) شرح ابن عقيل:١/١٤٤.

(٧) ينظر: شرح المفصل:٢/١١٤.

(٨) شرح المفصل:١/١٤٥.١٤٦.

(٩) ينظر: الكتاب:١/٣٤٥، وتوجيه اللمع: ١٥٨، والإنصاف: ١/٣٦٦، (مسألة ٥٣).

(١٠) توجيه اللمع: ١٥٨، والإنصاف: ١/٣٦٦، مسألة ٥٣.

(١١) اللمع في العربية:٩٧.

(١٢) ينظر: اللمع في العربية:١٠٠.

(١٣) ينظر:شرح المفصل:٢/١١٤.

وهي «من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو ظن وأخواتها، وتنقسم على قسمين؛ أحدهما أفعال القلوب، والثاني أفعال التحويل، فأما أفعال القلوب فتنقسم على قسمين، أحدهما ما يدل على اليقين، وهي: رأى علم وجد، والثاني منهما: ما يدل على الرجحان، وهي حسب وظن خال»[١]. وأشار ابن يعيش إلى هذا القصد فقال: «حسبت وظننت وخلت: متواخية؛ لأنها لأنها بمعنى واحد وهو الظن، وعلمت ورأيت ووجدت متواخية ؛ لأن معناها واحد وهو اليقين، وزعمت منفرد؛ لأنه يكون عن علم وظن»[٢]، فإن قيل ما هو الدليل على أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر؟ يقول ابن يعيش: والذي يدل أنها داخلة على المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت الفعل والفاعل لعاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر؛ ولذلك في المعنى لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر[٣].

ثانياً. حرفا الاستفهام

الهمزة وهل: **الهمزة:** عند علماء النحو أم الباب؛ لأنها تدل على الاستفهام أصالة؛ ولأنها يستفهم بها عن المفرد، نحو: أهناك يجتمع القادة؟ ويستفهم بها عن النسبة، نحو: أيجتمع القادة هناك؟ وكذلك لأنها تستعمل للتعبير عن معان مجازية أُخر كالتقرير والإنكار الخ[٤]، وحقيقته طلب الفهم[٥]. وأشار إلى هذا المعنى ابن يعيش بأن أم هذا الباب والغالبة عليه، وقد وقد يشترك الحرفان ويكون أحدهما أقوى في ذلك المعنى وأكثر تصرفاً من الآخر[٦]. وهناك عدَّة مواضع تنماز بها الهمزة عن أختها (هل) قد بيَّنها ابن يعيش: الموضع الأول: أنها تدخل عليها أم المعادلة للإستفهام ولا تدخل على هل ألا ترى أنك تقول: أزيد عندك أم عمرو؟ والمراد أيهما عندك فأم ههنا معادلة لهمزة الاستفهام، ولا يقال في هذا المعنى هل زيد عندك أم عمرو؟ والموضع الثاني: جاز دخولها على الواو والفاء وثم من حروف العطف، فالواو نحو قوله تعالى ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٧]. والفاء نحو قوله تعالى ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[٨]. ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه غير الهمزة على حروف العطف بل حروف العطف تدخل عليهن كقولك: وهل زيد قائم[٩]. وقوله تعالى ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[١٠].

أما **هل:** «هي أداة استفهام عن النسبة، سواء أكانت في جملة فعلية أم في جملة اسمية»[١١]. وعرفها ابن يعيش بأنها «حرف استفهام لطلب التصديق لا غير، ويجب أن تكون إجابة التصديق بنعم أو لا، فلا يجوز أن يجاب عن هل بغير ذلك»[١٢]. وأصل (هل) أن تكون بمعنى قد والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام كما كان كذلك في من ومتى وما الأصل أمن وأمتى وأما ولما كثر استعمالها في الاستفهام حذفت الألف للعلم بمكانها[١٣]. وهذا المعنى موجود في قوله تعالى﴿هَلْ

(١) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك:١٣/٢.
(٢) شرح المفصل:٦٤/٧.
(٣) شرح المفصل:٦٤/٧.
(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٨٨.٢٨٧.
(٥) مغني اللبيب: ٣٥/١.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٥٢/٨.
(٧) البقرة :١ /١٠٠.
(٨) البقرة:١ /٨٥.
(٩) ينظر: شرح المفصل: ١٥٢/٨.
(١٠) هود: ١٢ /١٤.
(١١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٨٨.
(١٢) شرح المفصل:١٥٣/٨.
(١٣) ينظر: الكتاب:٩٨/١، وشرح المفصل:١٥٣/٨.

أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾[١]. «قال عنها في ابن عباس وقتادة ومقاتل: هل: هنا بمعنى قد»[٢]. فالمراد إذا هو التحقيق لمضمون الجملة بعدها[٣].

أما الفرق بين (الهمزة وهل) أن الهمزة تستعمل في الإنكار ...، وتقع معها معادلة لأم، أما هل لا ترد معها أم المعادلة، وترد بمعنى قد[٤] . وكذلك تقع الهمزة في مواقع الاستفهام كلها، ولا تقع كذلك (هل)[٥].

ومما هو خليق بالذكر أن هل ذكرت ستة وثمانين مرةً في الذكر الحكيم أي بنسبة (١٠%) من أدوات الاستفهام المذكورة في القرآن[٦]. ومما يجب التنويه إليه أن الباحث استغنى عن ذكر أسماء الاستفهام؛ لأنها تضمنت معنى الحرف، فعملها لا يكون بالأصالة، وإنما بمعنى الحرف. وما يعنينا الأدوات الأصلية التي لها تأثير مباشر على المعاني، تكون قرائن عليها، وليس الأدوات التي تحمل معاني الأصالة ولكنها عيال عليها وفروع.

ثالثاً . حرفا الشرط والجزاء

تعد (إن) أم هذا الباب للزومها هذا المعنى وعدم خروجها عنه إلى غيره؛ ولذلك اتسع فيها وفصل بينها وبين مجزومها بالاسم، نحو قولهم: إن الله أمكنني من فلان فعلت، وقد يقتصر عليها ويوقف عندها نحو قولك: صل خلف فلان وإن، أي وإن كان فاسقاً[٧]. فهي أصل أدوات الشرط الجازمة، ولذلك اختصت بجواز أن يقع بعدها الاسم المرفوع الذي بعده بعده فعل يفسر ذلك الفعل المحذوف في الاختيار، أما غير إن فلا يقع ذلك فيه إلا في الشعر[٨].

ومجمل عملها أنها «دخلت على جملتين أخرجت كل واحدة منهما عن كونها كلاماً»[٩]. وقد زعم أهل المعاني أنها تستعمل مع المشكوك في وقوعه[١٠]. في المستقبل وإذا وقع بعدها الماضي أحالت معناه إلى الاستقبال[١١].

و(لو):«هي أداة شرط تستعمل فيما لا يتوقع حدوثه، وفيما يمتنع تحققه، أو فيما هو محال، أو من قبيل المحال ... ويرى أهل المعاني أنها للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء كانتفاء الإكرام في قولك: لو جئتني لأكرمتك، ولذلك عرفها النحاة بأنها:«امتناع الشيء لامتناع غيره»[١٢]. وإذا كانت (إن) إذا وقع بعدها الماضي أحالت معناه إلى الاستقبال فـ(لو) على العكس منها يقول ابن يعيش«إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى المضي نحو قوله تعالى ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[١٣]؛ أي لو أطاعكم فهي خلاف إن في الزمان»[١٤].

---

(١) الإنسان:٢٩ /١.

(٢) المحرر الوجيز:٤٠٨/٥، وينظر: جذور التحليل النحوي:٢١١.٢١٠.

(٣) جذور التحليل النحوي:٢١١.٢١٠.

(٤) ينظر: توجيه اللمع:٥٨٤.

(٥) ينظر:التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الاعراب:٣٤٣/٢.

(٦) ينظر:دراسة تحليلية للجملة الاستفهامية في القران الكريم نحوياً وبلاغياً: ٥٠.

(٧) ينظر: الكتاب:٥٩/٣. ٦٣، وشرح المفصل:١٥٦/٨.

(٨) ينظر: المقتضب:٧٥.٧٤/٢، وشرح المفصل:٩/٩.

(٩) التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب:٣٤٦/٢.

(١٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣١٤.

(١١) ينظر: شرح المفصل:١٥٦/٨.

(١٢) الصاحبي:٢٦٢.

(١٣) الحجرات :٢٦ /٧.

(١٤) شرح المفصل:١٥٦/٨.

أما الأسماء التي تجزم فعلين: حددها ابن يعيش بأحد عشر اسماً فيها معنى إن، وجميعها تجزم ما بعدها من الأفعال المستقبلة كما تجزم إن، وإنما عملت من أجل تضمنها معنى إن[١]؛ ولهذا السبب استغنى الباحث عن تفصيل هذه الأسماء؛ الأسماء؛ لأنها تضمنت معنى الحرف، فعملها لا يكون بالأصالة، وإنما بمعنى الحرف وما يعنينا الأدوات الأصلية التي تكون قرائن على المعاني، وليس الأدوات التي تحمل معاني الأصالة ولكنها عيال عليها وفروع.

رابعاً: حروف القسم الباء والواو التاء: الباء: يرى ابن يعيش أنَّها«حرف الجر الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحذوف، وذلك الفعل أحلف أقسم أو نحوهما، لكنه لما كان الفعل غير متعد وصلوه بالباء المعدية فصار اللفظ أحلف بالله أو أقسم بالله»[٢]. قال تعالى ﴿أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[٣]. وهنالك أمران قد ذكرهما ابن يعيش يبينان سبب تخصيص الباء بذلك بذلك دون غيرها من حروف الجر وهما:«أنها الأصل في التعدية، والثاني أن الباء معناها الإلصاق والمراد إيصال معنى الحلف إلى المحذوف»[٤].

أما الواو: أشار ابن يعيش إلى أنَّ علماء اللغة قد «أبدلوا الواو من الباء توسعاً في اللغة؛ ولأنها أخف ...وإنما خصوا الواو بذلك لأمرين أحدهما: أنها من مخرجها من الشفتين، والآخر من جهة المعنى وذلك أن الباء معناها الإلصاق ، والواو معناها الاجتماع»[٥].

وهناك عوامل أخرى فضلاً عن سهولة المخرج، وتقارب المعنى بينهما هو أن الواو لا تستعمل في قسم السؤال، ولا تدخل على الضمير[٦]، وهذا يجعلها مأمونة من اللبس.

وأما التاء فيرى ابن يعيش أنَّها« مبدلة من الواو؛ لأنه قد كثر إبدالها منها في نحو: تكأة وتراث وتوراة وتخمة لشبهها بها من جهة اتساع المخرج وهو من الحروف المهموسة فناسب همسها لين حروف اللين»[٧]، ومن دلالاتها التي بيَّنها ابن يعيش أنها« تدخل على طريق الاختصاص بالاسم الذي يكون القسم به أكثر وقد يكون فيها معنى التعجب قال الله تعالى﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾[٨] على طريق التعجب»[٩]. وقال الله تعالى ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾[١٠].

ونستنتج مما سبق أن أصل أدوات القسم هي الباء، ويجوز أن تبدل بالواو نظراً للتقارب بينهما في المخرج وفي المعنى، وكما يجوز أيضاً إبدال الواو بالتاء؛ لأن التاء من الحروف المهموسة فناسب همسها لين حروف اللين.

وما يعتقده الباحث أن الباء والواو والتاء كلها لها الأصالة في القسم فلا يوجد حرف أقوى من حرف ولا يوجد حرف مبدل من حرف، والمعيار الأساس الذي يحدد اختيار حرف دون سواه هو السياق فسياق النص هو الذي يحدد لنا استعمال حرف الباء، أو الواو، أو التاء؛ لأن لكل واحد من هذه الأحرف دلالة خاصة بها.

---

(١)شرح المفصل:٧/٤٢.

(٢) شرح المفصل:٨/٣٢.

(٣) الأنعام:٧ /١٠٩.

(٤)شرح المفصل :٨/٣٣.٣٢.

(٥)شرح المفصل:٨/٣٤، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/٤٢٥.

(٦) ينظر:الرضي: ٢/٣١٠.٣١١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/٤٢٥.

(٧) شرح المفصل:٨/٣٤، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/٤٢٥.

(٨) يوسف:١٣ / ٨٥.

(٩) شرح المفصل:٨/٣٥.

(١٠) الأنبياء :١٧ / ٥٧.

قرينة الأدوات الداخلة على المفردات

يقول ابن يعيش: هي الأدوات التي لا تقتضي إلا شيئاً واحداً، بعكس الأدوات التي تدخل على الجمل فتقتضيها جميعاً فتعمل في المبتدأ والخبر(١). ومن هذه الأدوات:

أولاً: نواصب الفعل المضارع: خصص ابن يعيش أربع أدوات لنصب الفعل المضارع، وهي: (أن لن كي وإذن) هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها وما عداها فبإضمار أن معها»(٢). ويذكر ابن يعيش (أن) أم هذا الباب «والأصل من هذه الأربعة (أن) وسائر النواصب محمول عليها، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها»(٣). وعند الخليل:(أن) وحدها تعمل ظاهرة ومضمرة(٤)؛ وذلك لقوتها وأصالتها، فجميع أمات الباب يجوز لهن ما لا يجوز لغيرهن من الأحكام. أما عملها فأنها تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، وإن قيل لِمَ أختير النصب خاصة فيها؟ يذكر ابن يعيش« فلشبه أن الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم ووجه الشبه من وجهين من جهة اللفظ والمعنى»(٥).

فأما جهة اللفظ: يقول ابن يعيش:«فهما مثلان وإن كان لفظ هذه انقص من تلك؛ ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلين فلا يحسن عندهم أن تقوم خير لك...وأما من جهة المعنى أن (أن) وما بعدها في تأويل المصدر كما أن المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل»(٦). ونستنتج من هذه العبارة أن ابن يعيش استقبح وانتقد من يجمع بين أنّ الثقيلة الناصبة للاسم، وأن المخففة الناصبة للفعل؛ لأنهما بمثابة اللفظ الواحد، ولأنه أن الثقيلة الناصبة للاسم وما بعدها بمنزلة اللفظ الواحد، وكذلك أن المخففة الناصبة للفعل وما بعدها بمنزلة اللفظ الواحد في تأويل المصدر.

وأما لن: فحرف نصب ونفي واستقبال(٧)، وهو من الحروف الناصبة وهذا ما نص عليه سيبويه(٨)، ويشير ابن يعيش يعيش إلى أن الحرف (لن)«نقيض سوف وذلك أن القائل إذا قال سوف يقوم زيد فنفى هذا لن يقوم زيد ... وإنما تنصب لشبهها بأن ووجه الشبه بينهما اختصاصها بالأفعال، ونقلها إياها إلى المستقبل كما كانت أن كذلك»(٩). ونقل ابن يعيش عن الخليل بقوله: «وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أن الأصل في لن لا أن ثم خففت لكثرة الاستعمال ...، وهو قول يضعف إذ لا دليل عليه والحرف إذا كان مجموعة يدل على معنى فإذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الإفراد إذ التركيب على خلاف الأصل»(١٠).

وهذا القول قاله سيبويه قبل ابن يعيش وذكر: أن قول الخليل في أصل لن لا أن ثم خففت لكثرة الاستعمال قول ليس بجيد(١١). وذهب الفراء إلى أن الأصل في لن ولم لا، وإنما أبدل من الألف النون في لن والميم في لم، ولا أدري كيف اطلع

---

(١) ينظر: شرح المفصل:١/١٠٦.

(٢)شرح المفصل:٧/١٥.

(٣)شرح المفصل:٧/٤٤.

(٤) مدرسة الكوفة:٢٨٥.

(٥) شرح المفصل:٧/٤٤.

(٦)شرح المفصل:٧/٤٤.

(٧) ينظر:مغني اللبيب:١/٢٩٨.

(٨) ينظر:الكتاب:٣/٥.

(٩) شرح المفصل: ٧/١٥. ١٦.

(١٠) شرح المفصل: ٧/١٥. ١٦، وينظر: مغني اللبيب:١/٢٩٨.

(١١) ينظر:الكتاب:٣/٦.٥.

على ذلك، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع[١]؛ لأن المتعارف في العربية هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو: (لنسفعا)، (وليكونا)[٢].

وأما إذن: يحتمل أن تكون من الأذّ، وهو القطع بالأمر اليقيني، مترتباً على شيء قبله، خففت بأشكال من التصرفات[٣] . فهو حرف ناصب أيضاً لاختصاصه ونقله الفعل إلى الاستقبال، ومما تحسن إليه الإشارة أن (إذن) الناصبة الناصبة للمضارع لم تقع في القرآن الكريم، والذي جاء من(إذن) الواقع بعدها المضارع جاء مسبوقاً بحرف عطف[٤].

وأشار ابن يعيش أن لـ(إذن) ثلاثة أحوال: أحدها: «أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب فهذه يجب إعمالها لا غير نحو قولك: إذن أكرمك، في جواب أنا أزورك... أما الثاني: أن يكون ما قبلها واوا أو فاء، فيجوز إعمالها وإلغاؤها، وذلك قولك: زيد يقوم وإذن يذهب فيجوز هنا الرفع والنصب لاعتبارين مختلفين ... والحالة الثالثة: أن تقع متوسطة لا محالة معتمداً ما بعدها على ما قبلها»[٥]. ومما يجب التنويه إليه هنا أن النحويين اختلفوا في صورة إذن في الخط فمذهب المازني المازني أنها «تكتب بالألف، ومذهب أكثر النحويين أنها تكتب بالنون... والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين أحدها: أن كل نون يوقف عليها تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورتها بالنون، وأيضاً فإنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين إذا»[٦].

وأما كي: فتكون على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من كيف[٧]. وهذا الوجه لم يتطرق إليه ابن يعيش. يعيش. الثاني: أن تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن وتكون ما بعدها بمنزلة اسم كما كانت أن كذلك[٨]، ويؤيده صحة حلول أن محلها[٩]. الثالث: أن تكون حرف جر بمنزلة اللام فينتصب الفعل بعدها لإضمار أن كما ينتصب بعد اللام فإذا كانت بمنزلة أن جاز دخول اللام عيها قال الله تعالى ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[١٠] وقياس كي هذه أن تكون بمنزلة أن؛ أي أن تكون بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً[١١].

ومما يحسن التنويه إليه أن ابن يعيش قد ذكر الوجه الثاني والثالث ولم يتعرض إلى الوجه الأول؛ لأنه لا يرى أن من أوجه كي أن تكون اسماً مختصراً من كيف[١٢].

اللام وحتى: يرى ابن يعيش أنهما«حرفا جر وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال فإذا وجد الفعل بعدهما منصوباً كان بغيرهما فإذا قدرت أن بهما ... وقال الكوفيون النصب في قولك جئت لأكرمك وسرت حتى ادخل المدينة إنما هو اللام

(١) ينظر: معاني القرآن(الفراء): ١٤١/١، وشرح المفصل: ١٥/٧. ١٦، ومغني اللبيب:٢٩٨/١.
(٢) ينظر: مغني اللبيب:٢٩٨/١.
(٣) التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٥.
(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم:١٣٦/١.
(٥) شرح المفصل:١٦/٧.
(٦) شرح جمل الزجاجي:١٧٣/٢.
(٧) ينظر: مغني اللبيب:٢٠١/١.
(٨) ينظر:شرح المفصل:١٩/٧.
(٩) ينظر:مغني اللبيب:٢٠١/١.
(١٠) الحديد :٢٧ /٢٣.
(١١) ينظر: شرح المفصل:١٩/٧، ومغني اللبيب:٢٠١/١.
(١٢) ينظر: شرح المفصل:١٩/٧.

وحتى»[١]. ومن هنا نستنتج أن حتى من حروف الجر عند البصريين وابن يعيش، بينما اعتبر الكوفيون اللام وحتى من أدوات النصب التي تدخل على الأفعال[٢].

ثانياً: حروف الجزم التي تجزم فعلاً واحداً: حروف الجزم خمسة عند ابن يعيش، وهي: «لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي. فهذه الأصول في عمل الجزم، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء والحروف»[٣]. أما **لم ولما:** فأداتان مركبتان لا مفردتان[٤]، وإن عملهما عند ابن يعيش أن«ينقلا الفعل الحاضر إلى الماضي على حد لا يكون في الاسم؛ لأن لأن الحد الذي يكون في الاسم إنما يكون بقرينة الوقت كقولك: زيد ضارب أمس، ولا يجوز زيد يضرب أمس فتنقل الفعل المضارع إلى المعنى بقرينة، كما فعلت في الاسم، ويجوز لم يضرب أمس»[٥].

ومن يحدق النظر في قول ابن يعيش المشار إليه يدرك بجلاء مدى اعتماده على القرائن للوصول إلى المعنى المراد، ففي مثاله يشير إلى أن أداة النفي (لم) تختص بالأفعال المضارعة وتكون قرينة للزمن الماضي، أما الأسماء فتكون قرائنها الألفاظ التي تدل على المضي كأمس والبارحة الخ. كما يجوز أن تجتمع القرينتان مع الفعل المضارع؛ أي دخول لم وأمس على الفعل لتأكيد وتحديد الزمن الماضي بمدّة مخصوصة منه بالأمس مثلاً، وليس قبل شهر أو سنة. ومنه قولنا: لم يضرب زيدٌ أحداً أمس. ويذكر المخزومي أن دلالة (لم) على النفي لم تكن مستفادة منها أصالة، ولكنها من (لا) المدلول على وجودها فيها باللام التي يبدأ بها كل منهما[٦]. وعضد المخزومي هذا الاستدلال بقول برجشتراسر: «إن أصل النفي في العربيَّة؟ أن يكون بلا وما، وإنَّ العربية قد اشتقت من (لا) أدوات منها: ليس، ولن، ولم»[٧].

لما: «يمكن أن تكون أللّمَ، وهو الجمع الشديد، ينفي الأشياء عما هو قريب وزيدت الألف إفادة التقريب»[٨]، وقال الفراء هي مركبة «من (لم وما) النافيتين فصارت للتوكيد والتحقيق»[٩]. ولأجل هذا أخذت منزلة لم في الجزم قال الله تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[١٠]. فجزمت كما تجزم لم الفعل المضارع، ولكنها تفترق مع لم في عدّة أمور يذكرها ابن يعيش منها «أن لم لا تكتفي بها في الجواب لو قال قائل: قام زيد لم يجز أن تقول في جوابه لم حتى تقول لم يقم، وإذا قال: قد قام جاز أن تقول لما؛ لأنها بزيادة ما عليها والتركيب قد خرجت إلى شبه الأسماء فجاز أن تكتفي بها في الجواب كما تكتفى بالأسماء؛ ولذلك وقع بعدها مثال الماضي في قولك لما جئت»[١١]. والمنعم للنظر في قول ابن يعيش يجده ينوه إلى أن (لما) أقرب للأسماء من (لم)؛ لزيادة ما عليها وبهذه الزيادة قد خرجت إلى شبه الأسماء فجاز أن تكتفي بها في الجواب كما تكتفى بالأسماء[١٢]. أما لام الطلب: «وهي التي يُطلب بها عمل شيء وفعله لا تركه والكف عنه فإن كان الطلب من أعلى لأدنى سميت لام الأمر. وإن كان من أدنى لأعلى سميت لام الدعاء. وإن كان من مساوٍ

---

(١)شرح المفصل:٧/١٩.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:المسألة٢:٨٣/٥٩٧، ومدرسة الكوفة:٢٨٢.

(٣) شرح المفصل:٧/٤٠.

(٤) ينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧٤.

(٥) شرح المفصل:٧/٤١.

(٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧٤.

(٧) التطور النحوي:١١٩، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧٥.

(٨) التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٧.

(٩) معاني القرآن (الفراء):٢/٣٧٧، وينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٩.

(١٠) آل عمران:٤ / ١٤٢.

(١١) شرح المفصل:٧/٤١.

(١٢) ينظر: جذور التحليل النحوي: ١٠٣.

سميت: لام الالتماس»[١]. فنحو قولك في الأمر إذا كان للغائب قال الله تعالى ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[٢]. وفي الدعاء: ندعو الله ليرحمنا وليغفر لنا. ونحو قولك في الالتماس ليضرب زيد عمراً وأما إذا كان المأمور حاضراً لم يحتج إلى اللام من قبل أن المواجهة تغني عنها وربما جاءت اللام مع فعل المخاطب نحو قوله تعالى في قراءة أُبَي ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[٣]. فهذه الحروف هي عند ابن يعيش جازمة لما بعدها بلا خلاف[٤].

ثالثاً: حروف الجر: حصرها ابن يعيش بتسعة أحرف، وهي: «من، وإلى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو القسم وتاؤه، فهذه لا تكون إلا حروفاً؛ لأنها تقع في الصلات وقوعاً مطرداً من غير قبح نحو قولك: جاءني الذي من الكرام، ورأيت الذي في الدار وكذلك سائرها ولو كانت أسماء لم يجز وقوعها هنا في الصلات»[٥]. ومعروف أنه لا يقع في الصلات إلا الأحرف. فهذه الحروف تجر ما اتصل بها مباشرة، وتضاف إليه. تقول: عجبتُ من زيدٍ، ونظرت إلى عمرو[٦].

من: حرف يجر الظاهر والمضمر، وهي حرية بالتقديم؛ لكثرة دورها في الكلام وسعة تصرفها ومعانيها[٧]. «فمن ذلك كونها لابتداء الغاية، مناظرة لإلى في دلالتها على انتهاء الغاية»[٨]. بمعنى أنها تستعمل للزمان وهذا قول الكوفيين[٩]. وعند سيبويه وجمهور البصريين أنه لا يجوز استعمالها للزمان فلا تكون إلا في المكان[١٠]، وما نراه أن كلام الانباري ليس دقيقاً لأن عدداً ليس بالقليل من البصريين أيَّدوا ما قاله الكوفيون على حدِّ قول ابن يعيش:« جعلها ابتداء كل غاية وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريين، واحتجوا بقوله تعالى ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[١١]...ومن لا يرى استعمالها في الزمان يتأول الآية بأن ثم مضافاً محذوفاً تقديره من تأسس أول يوم»[١٢]. وقد ذكر ابن جني أنها ترد تبعيضاً، أي الدلالة على البعضية، وعلامتها أن يكون ما قبلها جزءاً من المجرور بها مع صحة حذفها ووضع كلمة بعض مكانها كقولك: أخذت من المال؛ أي بعضه. وتكون زائدة دخولها كخروجها، نحو قولك: ما جاءني من أحد؛ أي أحد[١٣].

إلى: « يرى ابن يعيش أنّ الأصل فيها أن تدل على انتهاء الغاية كما دلت (من) على ابتدائها فهي نقيضتها؛ لأنها طرف بإزاء طرف من؛ ولذلك قال إنها معارضة (من)؛ أي مجانبة ومضادة لها[١٤]؛ ولذلك قال ابن يعيش«قد يلابس انتهاء

---

(١) النحو الوافي:٤/ ٣٨٢.

(٢) الحج :١٧ /٢٩.

(٣) يونس :١١ /٥٨، ينظر: معاني القرآن(الفراء):٣٥٢/١، وشرح المفصل:٤١/٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل:٤١/٧.

(٥)شرح المفصل: ١٠/٨.

(٦) ينظر: اللمع في العربية:١٢٧، والنحو الوافي:٤٠١/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل:١١.١٠/٨، والنحو الوافي:٤٢٦/٢،

(٨) شرح المفصل:١١.١٠/٨.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٥٤: ٣٧٠/١.

(١٠) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة ٥٤: ٣٧٠/١.

(١١) التوبة :١١ / ١٠٨.

(١٢) شرح المفصل:١١.١٠/٨.

(١٣) ينظر: اللمع في العربية:١٢٨، والنحو الوافي: ٤٢٥/٢.

(١٤) ينظر: اللمع في العربية:١٢٨، وشرح المفصل:١٤/٨، وجذور التحليل النحوي: ١٨٧.

الغاية موضعاً من المواضع فيكون من أجل تلك الملابسة انتهاء للغاية وذلك نحو خرجت من بغداد إلى الكوفة فعلى هذا تكون المرافق داخلة في الغسل»[١]. في قوله عز وجل ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[٢]. وقرينة العلامة الإعرابية تؤكد دخول المرافق في الغسل وأشار إلى هذه الفكرة صاحب كتاب شرح الكافية بقوله:«وهذا المعنى لا يكون إلا مع قرينة؛ أي أنه يدخل المجرور بعدها في حكم ما قبلها»[٣]. ومن ذلك أيضاً: اشتريت الشقة إلى طرفها فالطرف داخل في المشترى على ما يقتضيه العرف[٤].

وهناك وجه آخر في دلالة (إلى) يستدل به على الآية المباركة لم يغفل عنه ابن يعيش وهو «غاية في الإسقاط وذلك أنه لما قال اغسلوا وجوهكم وأيديكم تناول جميع اليد كما تناول جميع الوجه، واليد اسم للجارحة من رأس الأنامل إلى الإبط فلما قال إلى المرافق فصار إسقاطا إلى المرافق فالمرافق غاية في الإسقاط فلم تدخل في الإسقاط وبقيت واجبة الغسل»[٥].

حتى: هي عند ابن يعيش تعد من «عوامل الأسماء الخافضة وهي حروف كاللام لا تكون إلا حرفاً ومعناها منتهى ابتداء الغاية بمنزلة إلى ولذلك ذكرها بعدها إلا أن حتى تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ويكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ينتهي الأمر به»[٦]. وقد ذكر ابن يعيش بعض الأمثلة التي توضح ذلك، فمن ذلك قولك:«ضربت القوم حتى زيد، ودخلت البلاد حتى الكوفة، وأكلت السمكة حتى رأسها. فزيد مضروب كالقوم والكوفة مدخولة كالبلاد والسمكة مأكولة جميعاً أي لم يبق منها شيء»[٧]. وإذا قلنا أكلت السمكة إلى رأسها فربما حدث الأكل في جميع السمكة وبقي رأسها سالماً من الأكل، أو أكل شيئاً من رأسها من باب تسمية الجزء باسم الكل. وهذا المعنى محال في (حتى)؛ لأنها مأكولة جميعاً أي لم يبق منها شيء. وإن النحاة قد اختلفوا في الخافض لما بعد حتى في الغاية فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الخفض بحتى وهي حرف من حروف الجر بمنزلة اللازم[٨].

وقد نقل ابن يعيش رأي الكسائي بقوله: «وذهب الكسائي إلى أن خفض ما بعدها بإضمار إلى؛ لأن نفسها نص على ذلك في قوله تعالى ﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾[٩] فقال إن الخفض بالى المضمرة»[١٠]. وقسمها ابن جني على أربعة أضرب: «تكون غاية فتجر الأسماء على معنى إلى، وتكون عاطفة كالواو. ويُبتدأ بعدها الكلام، وتضمر بعدها أن، فتنصب الفعل المستقبل على أحد معنيين: معنى كي، ومعنى إلى أن»[١١].

في: هي بمعنى الزمن والحين[١٢]. يرى ابن يعيش أنَّ«معناها الظرفية والوعاء نحو قولك: الماء في الكأس، وفلان في البيت إنما المراد أن البيت قد حواه وكذلك الكأس. وكذلك زيد في أرضه والركض في الميدان هذا هو الأصل فيها»[١٣].

---

(١) شرح المفصل:٨/١٤.١٥.

(٢) المائدة:٦ /٦، وينظر: شرح المفصل:٨/١٤.١٥.

(٣) شرح الكافية:٢/٣٠٣، وينظر: الجر بعد الحرف في النحو العربي: ٦٧.

(٤) ينظر: الجر بعد الحرف في النحو العربي: ٦٧.

(٥) شرح المفصل:٨/١٥.

(٦) شرح المفصل:٨/١٦.

(٧)شرح المفصل:٨/١٦.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣/١٧.

(٩) القدر:٣٠ /٥.

(١٠) شرح المفصل:٨/١٧.

(١١) اللمع في العربية:١٣٢.١٣٣.

(١٢) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٧.

(١٣) شرح المفصل:٨/٢٠.

وأما قوله تعالى﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾[١]. يقول فيها ابن يعيش «فليست في معنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدِّي بفي»[٢]. وأوردها علماء اللغة على خمسة معانٍ: الظرفية، والمصاحبة، والتعليل، وبمعنى على، وبمعنى الباء[٣].

الباء: معنى الباء الإلصاق[٤]، قال فيها ابن يعيش: «وهي من حروف الجر نحو: مررت بزيد، وظفرت بخالد وهي مكسورة وكان حقها الفتح؛ لأن كل حرف مفرد يقع في أول الكلمة وحقه أن يكون مفتوحاً إذ الفتحة أخف الحركات»[٥]. وقد وقد أطلق عليها ابن يعيش تسميات مختلفة فقال: «يسمونها مرة حرف إلصاق، ومرة حرف استعانة، ومرة حرف إضافة»[٦]، وهذه التسمية لا ترد اعتباطاً وإنما يحكمها السياق. فأما الإلصاق فنحو قولك: أمسكت زيداً، وأما الاستعانة فنحو قولك: ضربته بالسيف، وكتبت بالقلم، ونجرت بالقدوم، وبتوفيق الله حججت استعنت بهذه الأشياء على هذه الأفعال. وأما الإضافة فنحو قولك: مررت بزيد أضفت مرورك إلى زيد بالباء[٧].

اللام: وهي عند ابن يعيش«من الحروف الجارة لا تكون إلا كذلك وذلك نحو قولك: المال لزيد، والغلام لعمرو وموضعها في الكلام الإضافة»[٨]. والإضافة لها معنيان في اللام عند توجيه ابن يعيش وهما: «الملك والاستحقاق، وإنما قلنا الملك والاستحقاق...تقول: السرج للدابة، والأخ لعمرو، فالمراد بذلك الاستحقاق بطريق الملابسة، والمعنى بالاستحقاق اختصاصه بذلك، ألا ترى أن السرج مختص بالدابة، وكذلك الأخ مختص بعمرو، إذ لا يصح ملكه»[٩]. بخلاف ما يملك كما في: المال لزيد، والغلام لعمرو، فهنا يصح تملكه. والأصل «في هذه اللام أن تكون مفتوحة تركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة وقد شبه بعضهم المظهر بالمضمر ففتح معه لام الجر فقال: المال لَزيد وقد قرأ سعيد بن جبير﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[١٠] بفتح اللام كان يردها إلى أصلها وهو الفتح»[١١]. وهناك من أوَّلها أنها لام الجحود أي يسبقها نفي « والمعنى: أنه ما كان مكرهم لتزول منه الشرائع والنبوات، وأقدار الله التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها»[١٢]. ونستنتج من ذلك أن اللام لتوكيد النفي الذي ورد قبلها بـ (إن). وهذا أمر معهود بين العلماء كافة[١٣].

رُبَّ: ترجع في معناها الأصلي ضم الشيء إلى نظيره[١٤]. وعرفها ابن يعيش بأنها «حرف من حروف الخفض ومعناه تقليل الشيء الذي يخل عليه وهو نقيض كم في الخبر؛ لأن كم الخبرية للتكثير ورب للتقليل»[١٥]. واختلف العلماء في

---

(١) طه : ٧١/١٦.

(٢) شرح المفصل:٢١/٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٠٤/٢، واللمع في العربية: ١٢٩، والمقتضب:١٤٢/٤.

(٥) شرح المفصل:٢٢/٨.

(٦) شرح المفصل:٢٢/٨.

(٧) ينظر: المقتضب:٣٩/١، وشرح المفصل:٢٢/٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:٦/٢.

(٨) شرح المفصل:٢٥/٨، وينظر: اللمع في العربية:١٢٨.

(٩) شرح المفصل:٢٥/٨، وينظر: اللمع في العربية:١٢٨.

(١٠) إبراهيم :١٣ / ٤٦.

(١١) تفسير الآلوسي:٣٦٢/١٣، وينظر: شرح المفصل:٢٦/٨.

(١٢) تفسير الآلوسي:٣٦٢/١٣، وينظر: جذور التحليل النحوي:٢٠٠.

(١٣) جذور التحليل النحوي:٢٠٠.

(١٤) ينظر:التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٦.

(١٥) شرح المفصل:٢٧/٨، وينظر: الجنى الداني: ٤٤٠، وكتاب في عوامل الجر: ٦٤.

حرفية (ربَّ) ذهب الكوفيون إلى أن «رب اسم مثل كم واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون رب رجل ظريفُ برفع ظريف على أنه خبر عن رب ، وقالوا إنها لا تكون إلا صدراً وحروف الجر إنما تقع متوسطة؛ لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء[١]. وذهب جمهور البصريين وابن يعيش إلى أنه حرف، والدليل على كون رب حرفاً؛ أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر فتقول: رب رجل عالم أدركت فرب أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد. والصواب هو مذهب البصريين[٢]. وتكون «مختصة بالنكرات دون المعارف»[٣] تبدى مما سبق أن الخلاف كما نرى صناعي محض؛ لأن كلا الفريقين يسلم بالجر بها سواء أكان ربَّ اسماً أم فعلاً[٤].

على: هي في الأصل مصدر: عَلِيَ يَعلَى، بمعنى العلو والارتفاع؛ ولهذا تستعمل معنى الفوقية والاستعلاء[٥]. ولأبي العباس المبرد رأيٌ في (على) نقله ابن يعيش في شرحه على المفصل يقول المبرد: «إنها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف ... فإذا كانت حرفاً دلت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه كقولك زيد على الفرس فزيد هو المستعلي على الفرس وعلى أفادت هذا المعنى فيه ... ومنه قوله تعالى ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾[٦] المراد الركوب عليه والاستواء فوقه»[٧]. وتأتي (على) لثمانية معان: الاستعلاء وهذا ما ذكره ابن يعيش، وتكون بمعنى مع، وبمعنى عن، وبمعنى التعليل، وبمعنى في، وبمعنى من، وبمعنى الباء، وتكون زائدة[٨].

عن: هي حرف جر أصلي أشهر معانيها تسعة: الأول: المجاوزة وهي أظهر معانيه، وأكثرها استعمالاً، وأن وتكون بمعنى (بعْد) وتفيد الاستعلاء، والتعليل، والظرفية والاستعانة، وأن تكون بمعنى بدل، وبمعنى من، وبمعنى الباء[٩]، وعند ابن يعيش تكون «مشتركة بين الحرف والاسم. فأما الحرف فنحو قولك: انصرفت عن زيد، ... وإذا قلت: على زيد نزلت، وعن عمرو أخذت فهما حرفان يعرف ذلك من حيث إنهما أوصلا الفعل إلى زيد ... ومعناها المجاوزة»[١٠].

وأما الاسم فتكون «بمعنى جانب. ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف (من) نحو: يجلس القاضي من عن يمينه مساعده، ومن عن يساره كاتبه. أي من جانب يمينه ومن جانب يساره»[١١].

الكاف الجارة: معناها عند ابن يعيش«التشبيه وهي أيضاً تكون حرفاً من الحروف الجارة وتكون اسماً بمعنى مثل وذلك قولك: أنت كزيد الكاف حرف جر عند سيبويه وجماعة البصريين والذي يدل على ذلك أنها لا تقع موقع الأسماء

(١) شرح المفصل:٢٧/٨، الإنصاف: مسألة١٢١ : ٨٣٢/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٨٣٢/٢، مسألة١٢١، وشرح المفصل:٢٧/٨، والجنى الداني: ٤٤٠، وكتاب في عوامل الجر: ٦٤. ٦٤.

(٣) اللمع في العربية:١٢٨.

(٤) ينظر:مدرسة الكوفة:٢٨٣.

(٥) ينظر: اللمع في العربية: ١٢٨، والتحليل النحوي أصوله وأدلته: ٢٢٦،

(٦) المؤمنون :١٨ / ٢٨.

(٧) شرح المفصل:٣٨.٣٧/٨.

(٨) ينظر: كتاب في عوامل الجر: ٤٨. ٥٢.

(٩) ينظر:النحو الوافي: ٣٧٥.٣٧٤.٣٧٣/٢.

(١٠) شرح المفصل:٤٠/٨.

(١١) النحو الوافي:٤٧٥/٢.

وذلك في الصلات نحو قولك مررت بالذي كزيد فالكاف هنا حرف لا محالة»[١]. وتكون الكاف زائدة[٢]. قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[٣]؛ أي ليس مثْلَه شيء.

مذ ومنذ: يقول ابن جني:«اعلم أن كل واحدة منهما تصلح أن تكون اسماً رافعاً، وأن تكون حرفاً جاراً، والأغلب على (مُذ) أن تكون اسماً رافعاً، والأغلب على (مُنذ) أن تكون حرفاً جاراً»[٤]، ولا نستطيع أن نقول: إن مُذ ومنذ حرفان مختلفان؛ مختلفان؛ لأن أصل (مذ): منذ، فحذفت النون تخفيفاً[٥]. ولكن هناك فرقاً بين مذ الاسمية والحرفية، والفرق بينهما إذا كانت اسماً، وبينها إذا كانت حرفاً يكمن من جهتين ذكرهما ابن يعيش: «من جهة اللفظ أنها إذا كانت اسماً رفعت ما بعدها، وإذا كانت حرفا جرت ما بعدها...وأما الفرق بينهما من جهة المعنى فإن مذ إذا كانت حرفاً دلت على أن المعنى الكائن فيما دخلت عليه لا فيها نفسها نحو قولك: زيد عندنا مذ شهرٍ على اعتقاد أنها حرف وخفض ما بعدها فالشهر هو الذي حصل فيه الاستقرار في ذلك المكان بدلالة مذ على ذلك»[٦]. ولا نستطيع القول إن المعنى الذي دخلت عليه (مذ) يكون في نفسها نفسها باعتبار أن الحروف لا تحمل المعاني، وإنما تدل على المعاني في غيرها أو في ما بعدها، أما إذا كانت اسماً فيجوز أن يكون المعنى في نفسها يحمل معنى الظرفية.

حاشا: حاشا عند سيبويه «حرف يجر ما بعده كما يجر حتى ما بعده، وفيه معنى الاستثناء»[٧]؛ لمضارعة إلا بما فيه فيه من معنى النفي إذ كان معناه التنزيه والبراءة[٨]. فقد «ذهب الكوفيون إلى أن حاشا في الاستثناء فعل ماضٍ لا فاعل له له وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات[٩]، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر؛ وفسدوا رأي من قال بفعليتها؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل[١٠] وما نراه في حاشا أنها أداة مهمة، وقرينة من القرائن الضرورية لإيصال المعاني، نظراً لما أدّت من عمل عند دخولها على الجمل، فتارة نجد ما بعدها مخفوضاً، فتكون جارةً، وتارة أخرى يكون ما بعدها منصوباً، فتكون استثناءً.

رابعاً: حروف العطف: ذكر ابن يعيش أن لها تسميتين «حروف العطف، وحروف النسق فالعطف من عبارات البصريين وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملته إليه...والنسق من عبارات الكوفيين وهو من قولهم ثغر نسق إذا كانت أسنانه مستوية وكلام نسق إذا كان على نظام واحد فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمي نسقاً»[١١]. وهنالك قاعدة ذكرها ابن الخباز تتمثل في أن العطف في المختلفين نظير التثنية في المتفقين[١٢]. وحروف العطف عشرة على

---

(١) شرح المفصل:٨/٤٢.

(٢) اللمع في العربية:١٢٩.

(٣) الشورى :٢٥ /١١.

(٤)اللمع في العربية: ١٣٠.

(٥)اللمع في العربية:١٣١.

(٦) شرح المفصل:٨/٤٤، ٤٥.

(٧) الكتاب:٢/٣٤٩.

(٨) ينظر: شرح المفصل:٨/٤٧.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٢٧٨(مسألة١٢٧)، ومنهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو النحو للزمخشري: ١٢٢.

(١٠) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٢٧٨(مسألة١٢٧)، ومنهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري: ١٢٢، والإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة١٢٧):١/٢٧٨.

(١١) شرح المفصل: ٨/٨٨، وينظر: اللمع في العربية:١٤٩.

(١٢) توجيه اللمع:٢٨٣.

ما ذكره ابن يعيش وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، وإما مكسورة مكررة، وبل، ولكن، ولا[١]. وقد بيَّن ابن يعيش أنَّ «الأربعة الأول متراخية؛ لأنها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد وهو الاشتراك في الفعل ...، والثلاثة التي تليها في العدة متواخية وهي أو وأم وإما من جهة أنها لأحد الشيئين أو الأشياء ..وبل ولكن متواخيان لأن الثاني فيهما على خلاف معنى الأول في النفي والإثبات»[٢].

الواو: «هذه الأداة كثيرة الورود جداً، ومتفرقة الدلالات، وأشهر معانيها العطف»[٣]. واختصت الواو من بين حروف العطف بخمسة عشر حكماً ذكرها ابن هشام ومن هذه الأحكام: «يعطف بها من حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه نحو: اختصم زيد وعمرو، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا في غيرها»[٤]، واقترانها (بإما ولا ولكن)، وتعطف الصفات المرفقة وتقوم بعطف النيف، وتعطف العام على الخاص، والشيء على مرادفه. فكل هذه الأحكام تكون في الواو، ولا تكون في غيرها من حروف العطف[٥]، ولهذه الأسباب نستطيع أن نسمي الواو بأم حروف العطف؛ ويعود السبب في ذلك حسبما يرى ابن يعيش؛ لأنها أصل حروف العطف فهي تدل على الجمع المطلق إلا أن دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف[٦]. وذكر ابن هشام أحد عشر معنىً تخرج إليه[٧].

الفاء وثم وحتى: قال ابن جني أن الفاء تفيد «التفرق على مواصلة؛ أي الثاني عقيب الاول، بلا مهلة»[٨]. ويذكر ابن يعيش:«أنها ترتيب بغير مهلة يدل على ذلك وقوعها في الجواب وامتناع الواو»[٩]. وقد عرض ابن عباس لنحو قوله تعالى تعالى ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[١٠]، وذكر أن المراد هو الترتيب ، بأن الحكم يكون للأول فالأول[١١].

أما ثم فهي تفيد الترتب بمهلة[١٢]؛ أي أنها تفيد المهلة والتراخي. تقول: «قام زيد ثم عمرو؛ أي بينهما مهلة»[١٣]. أما في القرآن الكريم فقد «جاء (ثم) في(٣٣٠) موضعاً من القرآن الكريم، وجاءت في هذه المواضع عاطفة للجملة، وللفعل المنصوب، والمجزوم، وللجار والمجرور ، فلم تقع في القرآن عاطفة اسماً مفرداً على اسم مفرد»[١٤].

أما حتى: هي بمعنى (إلى أن) أو (كي) عند سيبويه والمبرد[١٥] ، وقد تكون عاطفة تدخل ما بعدها في حكم ما قبلها كالواو والفاء. وقد ذكر ابن يعيش أن لها في العطف شرائط: «أحدها: أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون

---

(١) ينظر: شرح المفصل:٨/٨٩، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/١٠٢.

(٢) شرح المفصل: ٨/٨٩، وينظر:توجيه اللمع:٢٨٣.

(٣) جذور التحليل النحوي: ١١٢، وينظر: اللمع في العربية: ١٤٩.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/١٠٣، وينظر مغني اللبيب: ٢/١٨.

(٥) ينظر:مغني اللبيب:٢/٢١.١٨.

(٦) ينظر:شرح المفصل:٨/٩٠، وجذور التحليل النحوي:٢١٤.

(٧) ينظر: مغني اللبيب:٢/١٧.

(٨) اللمع في العربية:١٤٩.

(٩) شرح المفصل:٨/٩٥.

(١٠) البقرة :٢ /١٩٦.

(١١) ينظر: تفسير الطبري: ٤/٧٥.٧٥، وجذور التحليل النحوي:١٩٤.

(١٢) شرح المفصل:٨/٩٥.

(١٣) اللمع في العربية: ١٥٠.

(١٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم:٢/٨٨.

(١٥) ينظر: الكتاب: ١/٤١٣، والمقتضب:٢/٣٨.

جزءاً له، وأن يكون فيه تحقير أو تعظيم وذلك نحو: قدم الحاج حتى المشاة فهذا تحقير، ومات الناس حتى الأنبياء وهذا تعظيم»[١]. ومن الأمور التي يجب التنويه إليها مما لم يفت ابن يعيش «أن حتى إنما يتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير نحو قولك رأيت القوم حتى زيداً»[٢].

أما (أو، وإما، وأم) الحرف أو: يذكر ابن يعيش هي أن« تكون لأحد الشيئين أو الأشياء في الخبر وغيره تقول في الخبر زيد أو عمرو قام والمراد احدهما»[٣]. ولها في ذلك معان ثلاث ذكرها ابن يعيش: أحدها الشك وذلك يكون في الخبر الخبر نحو قولك: ضربت زيداً أو عمراً ...، تريد أنك ضربت أحدهما، والأكثر في استعمال أو في الخبر أن يكون المتكلم شاكاً لا يدري أيهما الجائي، ولا أيهما المضروب»[٤]، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٥]. وقال ابن عباس: يعني بل يزيدون، بلغة كِندة[٦]، وتبعه في ذلك مقاتل والكلبي(ت ١٥٢هـ) بمعنى بل[٧].

والمعنى الثاني الذي أشار إليه ابن يعيش أن تكون للتخيير قال الله تعالى﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٨]. فأوجب أحد هذه الثلاثة وزمام الخيرة بيد المكلف فأيهما فعل فقد كفر وخرج وخرج عن العهدة ولا يلزمه الجمع بينهما. أما الثالث: فهو الإباحة ولفظها كلفظ التخيير[٩]. وأحياناً يقودها السياق إلى معنى معنى رابع وهو الترتيب كقوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾[١٠].

ذكر ابن عباس أن (أو) فيها ليست للتخيير بل للترتيب[١١]. ويعني ذلك أن دلالة (أو) ضارعت (الفاء) في المعنى فكلاهما على حسب هذا القول خرج للترتيب في العمل.

وأما (أم) « تكون عند ابن جني بمعنى الاستفهام. وإن لها موضعين عند ابن يعيش: وهي المعادلة لهمزة الاستفهام على معنى (أي) ومنقطعة ...فإنما قيل لها منقطعة؛ لأنها انقطعت مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً إذ كانت مقدرة بـ(بل) والهمزة على معنى بل أكدا وذلك نحو قولك فيما كان خبراً: إن هذا لزيد أم عمر كأنك نظرت وقلت أم عمرو مستفهماً على جهة الإضراب عن الأول[١٢] .

إما: «إذا ذكرت (إما) فلا بد من تكريرها»[١٣]، ويجوز أن ترد «غير مكررة غير مسبوقة (بإما) أخرى في الشعر، لكنها تقدر، حملاً على الكثير الشائع»[١٤]. فهي تستعمل لأحد لأحد الأمرين كـ(أو)، وأن شدة تناسبهما أخذ في الفصل

---

(١) شرح المفصل:٨/٩٦.

(٢)شرح المفصل:٨/٩٦.

(٣) شرح المفصل:٨/٩٩.

(٤) شرح المفصل:٨/٩٩.

(٥) الصافات :٢٣ /١٤٧.

(٦)جذور التحليل النحوي:١٨٥.

(٧) ينظر: جذور التحليل النحوي:١٨٥.

(٨) المائدة :٧ /٨٩.

(٩) ينظر:شرح المفصل:٨/١٠٠.

(١٠) المائدة :٧ /٩٥.

(١١) ينظر:تفسير ابن عباس:١٩٠، وجذور التحليل النحوي:١٨٣.

(١٢) ينظر: شرح المفصل:٨/٩٧.٩٨.

(١٣) المقتضب:٣/٣٨.

(١٤) معاني القرآن(الفراء):١/٣٨٩.

بينهما[١]. وفي هذا الصدد يوضح ابن يعيش أنَّ جملة الفصل بينهما يكون من وجهين: المعنى والذات[٢]. وقد أورد ابن يعيش مثالاً في الفصل بالمعنى فقال:«فأما المعنى فأنك إذا قلت ضربت زيداً أو اضرب زيداً جاز أن تكون أخبرته بضربك زيداً فأنت متيقن أو أمرته بضربه أو أبحته ثم أدركك الشك بعد ما كنت على يقين، وإما في أول ذكرها تؤذن بأحد من أمرين فافترق حالهما من هذا الوجه، وأما الفصل من جهة الذات فإن أو مفردة، وإما مركبة من إن وما»[٣]. وذكر ابن الخباز أنَّ الفارسي والزجاجي أسقط (إما) من حروف العطف[٤]. وإننا نتفق مع ابن الخباز من وجه، ونختلف معه من وجه وجه آخر. فوجه الاتفاق أنه قال إن الفارسي أسقط (إما)، وهذا صواب، فقد أكّد هذا القول ابن يعيش أيضاً بقوله: وذهب قوم إلى أنها تسعة واسقطوا منها إما وهو رأي أبي علي[٥]، ونختلف مع قول ابن الخباز في أن الزجاجي أسقط إما من حروف العطف إذ أنه أثبتها مع الحروف العاطفة ولا نعلم لماذا قال ذلك؟ إذ نجد الزجاجي يقول: «حروف العطف الواو والفاء وثم وأم وأو وإما مكسورة مكررة»[٦] الخ.

وأما (لا، وبل، ولكن): قال ابن يعيش: إنَّ هذه الأحرف الثلاثة متواخية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخالفاً لما قبلها، وأول هذه الأحرف لا: فهي تخرج الثاني مما دخل فيه الأول وذلك قولك: ضربت زيداً لا عمراً، ومررت برجل لا امرأة، وجاءني زيد لا عمرو»[٧]. وبهذا تكون للتحقيق مع الأول، وللنفي عن الثاني[٨]. ويعني ذلك أنها«لا تقع بعد بعد نفي فلا تقول: ما قام لا زيد ولا عمرو؛ لأنها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، والأول لم يدخل في شيء»[٩]. ولا العاطفة تكون منفية ومتجردة من النفي يذكر ابن يعيش أن لا:«إذا خلت من واو داخلة عليها كانت عاطفة نافية كقولك: جاء زيد لا عمرو فإذا دخلت عليها الواو نحو قوله تعالى ﴿فما له من قوة ولا ناصر﴾[١٠] تجردت للنفي واستبدلت الواو بالعطف؛ لأنها مشتركة تارة تكون نفياً وتارة مؤكدة للنفي»[١١].

وأما «بل إضراب عن الأول وإثبات للثاني»[١٢] سواء أكان ذلك الحكم إيجاباً أم سلباً تقول بالإيجاب قام زيد بل عمرو، وتقول في النفي ما قام زيد بل عمرو[١٣]. واعلم أن الإضراب عند ابن يعيش له معنيان:أحدهما: إبطال الأول والرجوع عنه لغلط، أو نسيان. نحو: ما قام زيد بل عمرو، والآخر: إبطاله لانتهاء مدة ذلك الحكم وعلى ذلك يأتي في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[١٤]. ثم قال﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[١] كأنه انتهت هذه القصة الأولى فأخذ في قصة أخرى ولم يرد أن الأول لم يكن[٢].

---

(١) ينظر:شرح المفصل:١٠١/٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل:١٠١/٨.

(٣) شرح المفصل:١٠١/٨، وينظر: أمالي الشجري:٣٤٤/٢، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٧٢/١.

(٤) توجيه اللمع:٢٨٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل:٨٩/٨، وتوجيه اللمع: ٢٨٣. ٢٨٤.

(٦) ينظر: همع الهوامع:١٣٥/٢.

(٧) شرح المفصل:١٠٤/٨.١٠٥.

(٨) ينظر: اللمع في العربية:١٥٠.

(٩) شرح المفصل:١٠٤/٨.١٠٥.

(١٠) الطارق :٣٠ /١٠.

(١١) شرح المفصل: ١٠٤/٨.١٠٥.

(١٢) الصاحبي:٢١٦.

(١٣) ينظر: اللمع في العربية:١٥١، وشرح المفصل:١٠٥/٨.

(١٤) الشعراء :١٩ /١٦٥.

ومن هنا يتضح أن (بل) إن تقدمها نفي أو نهي تكون لغلط أو نسيان، فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وإذا جاءت للإيجاب أي تقدمها مثبت تكون للإبطال وذلك لانتهاء مدة ذلك الحكم، ويكون ما قبلها كالمسكوت عنه[٣]. أما عند ابن يعيش «هي حرف عطف أيضاً معناه الاستدراك، وإنما تعطف عندهم بعد المنفي كقولك ما جاء زيد لكن عمرو، ... فتوجب بها بعد المنفي»[٤]. أما بعد المثبت فلا يجوز أن تقول: جاءني زيد لكن عمرو؛ والعلة في ذلك على حدِّ تعبير ابن يعيش أنه يجب أن يكون الثاني فيها على خلاف معنى الأول من غير اضطراب عن الأول[٥]. وبهذا تكون عند ابن يعيش عاطفة، وذلك إذا لم يدخل عليها الواو، وكانت بعد نفي فعطفت مفرداً على مثله، ولمجرد الاستدراك وذلك إذا دخلت عليها الواو، وتكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام نحو: إنما وكأنما وليتما وذلك إذا دخلت على الجملة. وكان يونس فيما حكاه عنه أبو عمرو يذهب إلى أن لكن إذا خففت كانت بمنزلة إن وأن[٦].

خامساً: حرف قد: قال سيبويه: «وأما قد فجواب هل؛ لأن السائل ينتظر الجواب»[٧]. «وتعد (قد) من الأحرف المختصة بالأفعال حصراً، إذ نجد ابن يعيش أشار إلى هذا المعنى بقوله:«واعلم أن قد مختصة بالأفعال ولا يحسن إيلاء الاسم إياه»[٨]. و(قد) لها عدّة معاني منها: تقريب أو توقع الماضي من الحال[٩]، واستدلَّ ابن يعيش على ذلك من قول المؤذن« قد قامت الصلاة أي قد حان وقتها في هذا الزمان؛ ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال إذا كان معه نحو قولك: رأيت زيداً قد عزم أي عازماً، وفيها معنى التوقع يعني لا يقال قد فعل إلا لمن ينتظر الفعل أو يسأل عنه»[١٠]. وتخرج قد لمعنى التقليل، وهو ضربان:« تقليل وقوع الفعل من المضارع نحو: قد يجود البخيل، وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾[١١] وترد للتكثير قاله سيبويه[١٢] في قول الهذلي[١٣]:

قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

ومن معانيها التحقيق، نحو: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾[١٤]، وكذلك ترد بمعنى النفي، وإن هذا المعنى غريب[١٥].

سادساً:حروف الاستقبال

السين، وسوف: عند ابن يعيش حروف موضوعة للاستقبال؛ أي إنها تفيد الاستقبال وتقصر الفعل بعدها عليه. ومعناهما التنفيس في الزمان، فإذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال وأزالا عنه الشياع الذي كان فيه كما يفعل

---

(١) الشعراء :١٩ /١٦٦.

(٢) ينظر: المقتضب:٣/٣٠٥، وشرح المفصل:٨/١٠٥.

(٣) ينظر:دراسات لأسلوب القرآن العظيم: ٢/٥٢.

(٤) شرح المفصل:٨/١٠٦، وينظر: التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب:٢/٢٨٨.

(٥) ينظر:شرح المفصل:٨/١٠٦، والتخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب:٢/٢٨٨.

(٦) ينظر: التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب:٢/٢٨٨، وشرح المفصل:٨/١٠٦، ومغني اللبيب: ١/٣٠٧.

(٧) الكتاب:٣/ ١١٤، وينظر:شرح المفصل: ٨/١٤٧.

(٨) شرح المفصل: ٨/١٤٧.

(٩) ينظر: مغني اللبيب:١/ ١٩٠. ١٩١.

(١٠) شرح المفصل: ٨/١٤٧.

(١١) النور :١٨ /٦٤.

(١٢) ينظر:الكتاب:٤/٢٢٤، وشرح المفصل:٨/١٤٧، وشرح الرضي على الكافية:٤/٤٤٥.

(١٣) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص. ينظر:المعجم المفصل:١/٢٣٧، وينظر: شرح الرضي على الكافية:٤/٤٤٥، وينظر:شرح المفصل تحقيق أحمد السيد أحمد: ٤/٧١.

(١٤) المؤمنون :١٨ /١.

(١٥) ينظر: مغني اللبيب:١/١٩٣.

الألف واللام بالاسم إلا أن (سوف) أشد تراخيا في الاستقبال من (السين) وأبلغ تنفيساً وهو قول البصريين[١]. ولذلك قيل لما لما في سوف من زيادة معنى السين جاءت أتم مما عليه السين[٢]. «فلما اختلفا في الدلالة دَلَّ كل واحد منهما على حرف مستقل بنفسه، غير مأخوذ من صاحبه»[٣].

الخاتمة

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١.بين البحث أن قرينة الأداة تعد من القرائن المهمة في الاستعمال العربي، فلكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئاً بعينه.

٢.كشف البحث إلى أن قرينة الأداة متعددة جوانب الدلالة إذ تدل بمعناها الوظيفي، وبموقعها، وبتضامها مع الكلمات الأخرى على ضمائمها، فيجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظيَّة أساسية.

٣.أوضح البحث أن هذه الأدوات التي اعتمدها ابن يعيش تكتسب معناها من السياق الذي توضع فيه، فدلالتها مرهونة بوجودها في السياق؛ لذلك يمكننا القول إن الأداة من أهم الوسائل التي تغير المعنى النحوي في الجملة العربية.

٤.بين البحث أن من أهم مصاديق قرينة الأداة الإبانة ورفع اللبس.

٥.أثبت في البحث أن الأدوات الداخلة على الجمل هي أدوات تقتضي أكثر من شيءٍ واحدٍ.

٦.توصل البحث أن صار ترد في ثلاثة مواضع: الموضع الأول: ناسخة من أخوات كان تدخل على المبتدأ والخبر، الموضع الثاني: فعل منصوبها تمييز على حد قول والموضع الثالث: تامة مكونة من فعل وفاعل، وهذا ما ورد في القرآن.

٧. أثبت البحث خلاف من يرى أن(لا المشبهة بليس) لم تعمل بحجة حرفيتها، وهذا قول مردود؛ لأن هناك في العربية الكثير من الأحرف العاملة في الأسماء والأفعال ومتفق عليها. أيوجد ضير في أن يجعلهما كسائر الحروف العاملة؟!.

٨. استنتج الباحث أنه يجوز حذف اسم (لا النافية للجنس) كما جوَّز حذف خبرها؛ لكثرة الاستعمال تخفيفاً .

٩. أثبت البحث أن الباء والواو والتاء كلها لها الأصالة في القسم فلا يوجد حرف أقوى من حرف ولا يوجد حرف مبدل من حرف، والمعيار الأساس الذي يحدد اختيار حرف دون سواه هو السياق فسياق النص هو الذي يحدد لنا استعمال حرف الباء، أو الواو، أو التاء؛ لأن لكل واحد من هذه الأحرف دلالة خاصة بها.

١٠. تبنَّا البحث مفهوم ان القرينة علامة من علامات تحديد المعنى من ذلك اللفظ لتشكل مع غيرها من القرائن علامات مؤكدة للمعنى الواحد دون غيره من المعاني.

١١.أكد البحث مفهوم الادوات جميعا انها تشترك في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام وهو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان بوظيفة خاصة.

١٢.كشف البحث بان من يحدق النظر في قول ابن يعيش يدرك بجلاء مدى اعتماده على القرائن للوصول إلى المعنى المراد، ففي مثاله يشير إلى أن أداة النفي (لم) تختص بالأفعال المضارعة وتكون قرينة للزمن الماضي، أما الأسماء فتكون قرائنها الألفاظ التي تدل على المضي كأمس والبارحة الخ. كما يجوز أن تجتمع القرينتان مع الفعل المضارع؛

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة٢:٦٤٦/٩٢، وشرح المفصل: ١٤٨/٨، والتخمير وهو المفصل في صنعة صنعة الإعراب: ٣٤١/٢.

(٢) ينظر: التخمير وهو المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤١/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف(مسألة٩٢): ٦٤٧/٢.

أي دخول لم وأمس على الفعل لتأكيد وتحديد الزمن الماضي بمدّة مخصوصة منه بالأمس مثلاً، وليس قبل شهر أو سنة.

جريدة المظان

القران الكريم.

١. أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٠.

٢. الأصول، تمام حسان، أميرة للطباعة عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣. أقسام الكلام العربي، د. فاضل مصطفى الساقي، تقديم د. تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨.

٤.ألفيَّة تفسير غريب القرآن، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الأربيلي العراقي(ت٨٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: رياض رحيم ثعبان وقصي سمير عبيس، قدَّم له أ.د علي زوين، مطبوعات ديوان الوقف السني، بغداد، وهو قيد الطباعة، ٢٠١٢.

٥. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة العلوي الحسين، (ت٥٤٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف،كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢.

٧. البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين : دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.

٨. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو الجاحظ(ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، مصر، ط٥، ١٩٨٥.

٩. التحليل النحوي أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، الشركة المصريَّة العالمية للنشر. لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون: ٢٠٠٢.

١٠. التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب للإمام الزمخشري، القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي المعروف بصدر الأفاضل(ت٦١٧هـ)، تحقيق: محمد السيد عثما، دار الكتب العلميَّة بيروت . لبنان، ٢٠١١.

١١. التذييل والتكميل والِصّلة لما فات صاحب القاموس من اللغة، السيد مرتضى الحسيني الزبيدي(١٢٠٥هـ)، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة: الدكتور محمد مهدي علام، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٦.

١٢. التطور النحوي للغة العربيَّة، برجشتراسر، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٤، ٢٠٠٣.

١٣.تفسير ابن عباس، جزء من مجموعة تفاسير ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٥١.

١٤. تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، ت(١٢٧٠هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق: الشيخ محمد أحمد الآمد، والشيخ عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ١٩٩٩م.

١٥. التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥.

١٦. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧.

١٧. جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى، د. فخر الدين قباوة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ٢٠٠٧.

١٧.الجر بعد الحرف في النحو العربي، د. صادق حسين كنيج، ديوان الوقف السني، ٢٠٠٩.

١٨. الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق ابن أبي شنب، كلنكيك، باريس، ط٢، ١٩٥٧م.
١٩. الجنى الداني في حروف المعاني. حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار القبس للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦م.
٢٠. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الشيخ محمد الدمياطي الخضري (ت ١٢٨٧هـ) شرحها وعلّق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٢١. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ٢٠١٠.
٢٢.الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب ، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٩.
٢٣. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤.
٢٤. دراسة تحليلية للجملة الاستفهامية في القرآن الكريم نحوياً وبلاغياً ، قصي سمير عبيس، رسالة ماجستير، كلية اللغات والاتصال، جامعة بترا الماليزية، ٢٠٠٩.
٢٥. دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب(ت٣٣٨هـ)، تحقيق الأستاذ حاتم صالح الضامن، دار البشائر، سوريا، ٢٠٠٤.
٢٦. شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك(ت٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، مكتبة الهداية، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٧.شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥م.
٢٨.شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب بيروت، ١٩٩٩.
٢٩. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي(ت٦٨٨هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، (د.ت).
٣٠. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)، وضح فهارسه الفنيَّة: الدكتور عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٣١. الصاحبي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
٣٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّد الجوهري(ت٤٠٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠.
٣٣. العلاقات والقرائن في التعبير البياني، محمود موسى حمدان، القاهرة، مكتبة وهبة، ٢٠٠٥.
٣٤. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الحريّة للطباعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ١٩٨٦.
٣٥. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ٢٠٠٥.
٣٦. القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، مج ١١، س: ١٩٧٤م.
٣٧. القرينة في اللغة العربية، د.كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمّان المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٩.
٣٨. الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ١٩٨٨.
٣٩.كتاب في عوامل الجر، السيد مسلم ابن السيد حمّود آل العالم الحسيني الحلّي(ت١٤٠١هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد هادي زيدان، مطبعة الكلمة الطيبة، النجف الأشرف، ٢٠١١.

٤٠. كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ط٤، ١٩٦٩.
٤١. لسان العرب، جمال الدين بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، (د،ط)، (د،ت).
٤٢. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٥، ٢٠٠٦.
٤٣. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، مصر، ط٢ ١٩٨٥.،
٤٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الغرناطي (ت ٥٤١هـ)، تحقيق: عبد السلام الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
٤٥. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة، القاهرة، ١٩٥٨.
٤٦. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة (ت٤٥٨هـ)، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، (د.ت).
٤٧.مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦.
٤٨. المرتجل، أبو محمد عبد الله بن احمد الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
٤٩. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وتحقيق الجزء الثاني: محمد علي النجار وتحقيق الجزء الثالث: عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م، والدار المصرية للتأليف والترجمة، والهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م.
٥٠. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م.
٥١. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٧.
٥٢. معجم المصطلحات الأدبية، إبراهيم فتحي، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، التعاضدية العالمية للطباعة والنشر، طفاقس، تونس، ١٩٨٨.
٥٣. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين بن فارس بن زكريا، اعتنى به: د. محمد عوض مرعب، والآنسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٨.
٥٤. المعنى وظلال المعنى، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ليبيا بنغازي، ط٢، ٢٠٠٧.
٥٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، مطبعة شريعت، ١٣٨٦ بالتأريخ الفارسي.
٥٦. مفتاح الوصول إلى علم الأصول، أحمد كاظم الباهدلي، مطبعة شركة حسام للطباعة الفنيّة المحدودة، بغداد، ١٩٩٤.
٥٧. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
٥٨. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤.
٥٩. مقدمة لدراسة علم الدلالة في ضوء التطبيق القرآني والنص الشعري، طالب محمد إسماعيل، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٦٠. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٣، ١٩٨٦.
٦١. منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصّل في النحو للزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، د. شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريّة، ٢٠٠٣م.
٦٢. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٦.
٦٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.